جامعة محمد لمين دباغين-سطيف2-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

سلسلة محاضرات السداسي الثاني:

المناهج العلمية

لطلبة السنة الأولى –مجموعة ج-د-

للأستاذة: بن كسيرة شفيقة

السنة الجامعية 2020-2021

المحاضرة الافتتاحية

مقدمة في علم المناهج

أولا: مفهوم المنهج العلمي

ان مجموع المساعي التي يعتمدها الباحث أو الباحثة تكشف وبمعنى واسع عن تصوره للبحث أو لمنهجه. هذا المنهج لا يتحدد بكيفية غامضة، ولكنه يكون قائما عن اقتراحات تم التفكير فيها ومراجعتها جيدا، والتي تسمح له بتنفيذ خطوات صارمة بمساعدة الأدوات والوسائل تضمن له النجاح، وفي نفس الوقت مدى صحة المسعى أو الطريقة، أي أن المنهج والصحة مرتبطان، فاذا لم يكن المسعى منهجيا فان النجاح يكون سطحيا أو ظاهريا.

لهذا ينبغي أن يتضمن تقرير البحث بالضرورة قسما حول المنهجية يتم فيه توضيح الطريقة المعتمدة، ذلك أن النتائج في حد ذاتها لا تعني شيئا بل ان الأساس المتين لبحث ما وصحته هما اللذان سيتم الحكم عليهما أساسا، انطلاقا من مدى ملائمة المنهج ووسائل تطبيقه.

فما هو المنهج العلمي؟، ومما يتكون؟ وما هي امكانية تطبيقه في العلوم الاجتماعية؟

1-تعريف المنهج العلمي وخصائصه:

أ- تعريف المنهج العلمي:

<u>في اللغة:</u> يعرف المنهج لغة بأنه الطريق الواضح السهل لقوله تعالى "لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا " [1]

وروي عن ابن عباس رضي الله عنه أن الشرعة ما ورد في القرآن، والمنهاج ما ورد في السنة، وفي حديث العباس " لم يمت رسول الله حتى تركككم على طريق ناهجة " أي بنية واضحة.

مما يدل على الوضوح والسعة والقطع والاستقامة.

[1] سورة المائدة48 أنظر أيضا تفسر ابن كثير : سبيلا و سنة

ونهج الطريق بمعنى سلكه بوضوح واستبانة ويعني أيضا الطريق الواضح والأقصر والأسلم للوصول الى الغرض المطلوب. و يعد لفظ المنهج ترجمة لكلمة méthode الفرنسية، و بالإنجليزية method و تعود كلها للكلمة اليونانية methodos استعملها (أفلاطون) بمعنى البحث أو النظر أو المعرفة ، كما تجدها عند أرسطو أحيانا كثيرة بمعنى بحث ، و المعنى الاشتقاقي الأصلي يدل على الطريقة أو المنهج المؤدي الى الغرض المطلوب خلال المصاعب و المطبات.

وبذلك فالمنهج يعني كيفية فعل أو تعليم شيء، وفقا لبعض القواعد والمراحل المدروسة بصورة منظمة ومنسقة للوصول الى أهداف محددة، ومنها المناهج التعلمية، وهي الطرق المدروسة للوصول الى الأهداف التعلمية المرجوة من التلاميذ.

اصطلاحا: لم تأخذ هذه الكلمة معناها الحقيقي أي بمعنى أنه طائفة من القواعد المصوغة من أجل الوصول الى الحقيقة في العلم، الا ابتداء من عصر النهضة.

فعرفه البعض بأنه "فن التنظيم الصحيح لسلسة من الأفكار العديدة، اما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون جاهلين، أو من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين ". غير أنه تم انتقاد هذا التعريف واتهامه بالنقص، لأنه لا يتضمن المنهج التاريخي والتجريبي، اذ لا يكاد يتحدث الا عن الأفكار. وبعد تكون المنهج التجريبي بصورة واضحة، بدأت تتكون فكرة المنهج بالمعنى الاصطلاحي ومعناه اذن " الطريق المؤدي الى الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل، وتحدد عملياته حتى يصل الى نتيجة معلومة ".[2]

أنظر مثلا :

- المنهج الاستدلالي = مبادئ الاستدلال +مراحل الاستلال
- المنهج الجدلي = مبادئ و قوانين جدلية + مراحل المنهج الجدلي
- المنهج التاريخي = مبادئ و أسسه الواجب الالتزام بها + مراحله و خطواته
- المنهج المقارن = شروط المقارنة + خطوات +طرق اعمال المنهج

و عليه فالمنهج عناصره منسجمة و مرتبطة مع بعضها البعض بحيث تكون تكون نظام أو وحدة فالمنهج غير مشخص و يقوم على أسس و مراحل و عمليات متسلسة منظمة للوصول الى النتيجة – أنظر : محاضرات أ/بن ستيرة ،ص4

فالمنهج العلمي هو مجموعة القواعد والأصول والعمليات المنطقية الموصولة لمعرفة الروابط بين الظواهر، فهو شطر العلم.
فاذا كان العلم يرتبط بالمعرفة المنظمة تنظيما دقيقا مما يسمح باكتشاف العديد من الحقائق و المبادئ و القواعد ثم الربط بينها ربطا محكما ، و لن يأتي ذلك الا باستخدام المنهج العلمي
علم = موضوع + منهج => للوصول الى قوانين تحكم الظواهر .
وبالتالي المعرفة التي لا تعتمد على المنهج هي معرفة غير علمية.
والعلم الذي يبحث في المناهج وينتقدها و يضع قواعدها يسمى علم المناهج و يعرف بأنه " ذلك العلم الذي يهتم بدراسة المناهج المطبقة في البحوث العلمية ' و التي وضعت استنادا لدراسات متخصصة من قبل الكثير من علماء المناهج و يؤدي تطبيقها الى نتائج سلمية المبحوث "
وقد أخذ صفة العلم لأنه يحتوي على مبادئ مشتركة بين كافة العلوم أي نتائجه تقبل التعميم، كما أنها تتصف بالتجريد والموضوعية .

ب-خصائص المنهج العلمي:

يتمثل القاسم المشترك بين مناهج وأساليب البحث العلمي المختلفة في مجموعة من خصائص و مميزات والتي أهمها :

-المنهج أداة تفسير، المنهج يبحث في كيف، فعند دراسة موضوع قانوني معين لا بد من تحديد الإطار المنهجي لتفسير هذه الظاهرة

ما هو المنهج المناسب الذي يحقق به الباحث الهدف من بحثه بأقل وقت، وأقل جهد وأسرع وسيلة [3] .

- طريقة التفكير والعمل المنظم التي تقوم على الملاحظة والحقائق العلمية وتشمل مجموعة من المراحل المتسلسلة والمترابطة.

[3] فالتفسير بمعنى معرفة الأسباب و المسببات للظاهرة لصياغة قوانين و تعميمات ، من أجل التنبؤ عن طريق معرفة طبيعة العلاقات الخاصة و هذا يؤدي الى الضبط و التحكم في الظواهر (وظيفة العلم)

- الموضوعية (objectivity) و البعد عن التحيز و الاتجاهات و الميول الشخصية .
- الدينامكية والمرونة بمعنى أنها قابلة للتعديل والتغيير من وقت لآخر نظرا للتقدم الذي يطرأ على العلوم المختلفة.
- امكانية التشبث من نتائج البحث العلمي في أي وقت واستخدام أساليب ومناهج علمية جديدة.
- التعميم (généralisation) حيث يمكن تعميم نتائج البحوث العلمية و يستفاد منها في دراسة ظواهر أخرى مشابهة .
- القدرة على التنبؤ (pridictability) فأساليب ومناهج البحث العلمي قادرة علىوضع تصور لما يمكن أن تكون عليه الظواهر المدروسة في المستقبل.
- المرحلية: بمعنى أنه يتكون من مجموعة من المراحل التالية، حيث يبدأ عادة بعد تحديد مشكلة الدراسة أو البحث مرارا بوضع و صياغة الفرضيات واختيارها وتحليلها و من ثم عرض النتائج ووضع التوصيات .

يرتبط تحديد المنهج العلمي الذي يستخدمه و يطيقه الباحث لدراسة ظاهرة أو مشكلة معينة و محتوى الظاهرة المدروسة بمعنى أن مناهج و أساليب البحث العلمي تختلف باختلاف الظواهر و المشكلات المدروسة و ما يصلح منها لدراسة ظاهرة معينة . قد لا يصلح لدراسة ظاهرة أخرى نظرا لاختلاف الظواهر المدروسة في خصائصها و موضوعاتها ، ورغم ذلك فان هذا لا ينفي بشكل مطلق امكانية دراسة ظاهرة بأكثر من أسلوب أو منهج علمي مع الاشارة الى أن بعض الظواهر لا يمكن دراستها الا باستخدام أساليب و مناهج علمية معينة فكثير من العلوم يمكن تمييزها و التعرف عليها من خلال طبيعة مادتها العلمية ، و لكن بعض العلوم يمكن تمييزها و التعرف عليها من خلال طبيعة مادتها العلمية ، لكن بعض العلوم الأخرى لا تحدد بشخصيتها الا من خلال أسلوب أو منهج الدراسة العلمي المتبع عنها كما هو الحال في التخطيط و الجغرافيا .

2-صياغة علم المناهج وأهميته

ا-صياغة علم المناهج:

لقد بحث الانسان منذ بداية البشرية عن أساليب و طرق يحل بها المشاكل التي يواجهها، خاصة عن طريق المعارف و المدركات العقلية و بصفة أساسية العلم و سجلت بعض الأفكار المتناثرة من الحضارات القديمة كملامح منهجية ، خاصة ما خلفته الحضارة اليونانية من فكر فلسفي في القرن الثالث ق م، و لكن لم تترسخ هذه الأفكار و ترقى الى مستوى منهج علمي متميز حتى جاءت الحضارة العربية الاسلامية التي أرست دعائم مناهج راسخة و محددة في شتى المعارف الانسانية ، و برزت المناهج العلمية في مئات الكتب و المخطوطات العربية ، و التي عرفت أوج نشاطها في منتصف القرن السابع الميلادي حتى منتصف القرن الخامس عشر ، حيث لتفسير القرآن منهجا ، و لمصطلح الحديث منهجا ، و للفقه منهجا و للفقه منهجا و أصولا بالغة الدقة و السعة ، و لعلوم اللغة منهجا ، كما لا يمكن نسيان إسهامات كل من ابن خلدون في تأسيس المنهج التاريخي ، و كذا ابن الهيثم و جابر ابن حيان في تأسيس المنهج الاستقرائي، و التجريبي .

بعدها نشأ علم المناهج بوجه جديد وازدهر بعد عصر النهضة الأوروبية الحديثة. و تحديد في القرن 17 م على يد جماعة كبيرة من العلماء و الفلاسفة ، فكان أول من كتب عن المناهج العلمية في أوربا المعاصرة ، " فرنسيس بيكن 1561-1626 " في كتابه الأورغانون الجديد عام 1620 حيث صاغ قواعد المنهج التجريبي بكل وضوح و بين أهمية اتباع الوسائل التجريبية و التعميمات العلمية ، و هو أول مفكرين في عصر النهضة الذين أكدوا أهمية المنهج الاستقرائي بغية الوصول الى القوانين ثم تبعه الفيلسوف ديكارت 1596-1650، الذي بين أهمية الجانب الرياضي للعلم ، ووضح قواعد المنهج الاستدلالي ، فالنتائج تستنبط من مقدمات واضحة تماما للعقل ، مما يجعله يجزم بأنها

تصلح لكل معرفة ناتجة عنها و قد تضمن كتابة " مقال في المنهج " ابرز اسهاماته في هذا المجال . ثم كتب الفقيه "جون لوك " كتابه في المناهج سنة 1690 ، ثم امانويل كانط 1724-1804 توالت العديد من الكتب و المؤلفات بعده . و في القرون الأخيرة برزت دعوة لقصر العلم على ما هو مادي ، و من ثم أصبح المنهج العلمي على الأدوات الاستقرائية الحسية ، و حقيقة الأمر ليس كذلك ، فالعلم أوسع و المنهج أوسع من مجموعة الاجراءات و الخطوات الحسية الخالية من التأمل و التعقل عن المقاصد و القيم .

فالحضارة الاسلامية سارت في طريق تنمية المناهج وتدريب الباحثين ، و تربية طلاب العلم عليها حتى تتحول الى ملكات ومهارات ذاتية ، و هذا ما تفتقده الأمة الاسلامية اليوم كما قال مفتي مصر الدكتور علي جمعة أصبح عندنا معلومات و لم يعد عندنا علم ، فالمعلومات مفردة و أن العلم تنسيق مرتبط ببعضه البعض له منهج ، و هذا هو الفرق بين العلم و المثقف ، لذا لا بد لنا أن نعي المنهج و أن نعي طرق استعماله و كيفية الربط بين المعلومات لنحصل علما معينا و من أهم صور المنهج العلمي عند المسلمين الطريقة التي عمل بها العقل الأصولي فكثير من العلماء يعتبرون علم أصول الفقه بمثابة النموذج و المثال الأعلى للمنهجية العلمية للمسلمين.

أهمية المنهج العلمي في العلوم القانونية وتأثيره على الناحية الشكلية للبحث:

ا- أهمية المنهج العلمي في العلوم الاجتماعية

- البحث العلمي، رهين المنهج، نظرا لكونه يدور معه وجودا وعدما، فما انتكس العلم الا بسبب النقص في تطبيق المناهج العلمية أو في تحديدها، وما نما وازداد أصالة إلا بالدقة في تحديد المناهج وتقرير مبادئها القوية.
- ليس هنالك بحث علمي دون منهج دقيق يتناول دراسة المشكلة ويحدد أبعادها وجوانبها ومسبباتها وتأثرها يحيط بها وفق

أسس ضابطة وخطوات عملية مدروسة، ان ما زاد الاضطراب في حياتنا هو غياب الاعتماد بمناهج البحث.

- ان التفكير العلمي أصبح يمثل عند حياة المجتمعات أو العالم المتقدم اتجاها ثابتا يستحيل العدول عنه أو الرجوع فيه. واعتمدوا أساسا على العلوم الاجتماعية لفهم دافع مجتمعاتهم، واستعمالهم للعلوم الاجتماعية ارتكز أساسا على التناول العلمي والمنهجي لمعالجة ظواهر الحياة اليومية، وهذا لن يتم دون تقنيات البحث الميداني في العلوم الاجتماعية التي يتركز عليها في الغرب وتهمش عندنا.

ب- أهمية المنهج العلمي في العلوم القانونية

ان البحث القانوني كغيره من البحوث العلمية، يرتبط بالمناهج وجودا وعدما، فالمنهج يقوم بدور حيوي في كل جهد قانوني، سواء أكان نظريا أو تشريعيا أو تطبيقيا، فالمشرع أو القاضي أو المحامي أو أي فقيه في مؤسسة أو شركة هو باحث، بالإضافة الى الباحثين الأكاديميين في الجامعات. وطالب الحقوق كغيره من الطلاب يجب أن يكون له نصيب وآخر من التدريب على استعمال المناهج العلمية. لذلك يعتبر ادراج مقرر منهجية العلوم الاجتماعية والقانونية خطوة نحو تكوين التفكير المنظم، الذي يمكن أن نستخدمه في شؤون حياتنا اليومية أو في النشاط الذي نبذله حين نمارس أعمالنا المهنية (بحوث أكاديمية) محاماة (قضائيا)، قضاء (اصدار الأحكام)، أو في علاقتنا مع المجتمع، وهي خطوة مهمة في تعميق التفكير العلمي، وتحفيز الفكر الخلاق في ميدان العلوم الاجتماعية من أجل اكتساب القدرة على اكتشاف والاستيعاب والتفسير، والفهم والاستعمال للمعارف القانونية.

ب- تأثير المنهج العلمي على الناحية الشكلية للبحث:

يقال إن المقدمة هي آخر ما يكتب وأول شيء يقرأ، وهذا صحيح، وذلك حتى يعطي الباحث من خلالها تصورا تاما عن البحث. فكتابة مقدمة نهائية لا يكون الا بعد الالمام بجميع تفاصيل الموضوع.

والمقدمة لم تعد تلك المقدمة المؤلفة من بضع فقرات، لقد أصبحت في المنهجية العلمية الحديثة بناء متكامل.

فالمقدمة مؤلفة من عشر عناصر هي:

- أهمية موضوع البحث:
- أسباب اختيار موضوع البحث (الذاتية والموضوعية)
- اشكالية البحث – الأسئلة الفرعية – فرضيات البحث حدود وضوابط الموضوع – الدراسات السابقة، صعوبة البحث، الإطار المفاهيمي للبحث (المتبع في البحث)، المحاورالاساسية لتقسيم البحث.

وهكذا يتضح أن المنهج يعلق عنه في المقدمة، فهو أحد عناصرها ويأتي بعد الاشكالية والأسئلة الفرعية لينتج لنا تقسيم البحث في محاوره الرئيسة

- يجب أن ينفذ المنهج على مستوى البحث كله، وليس ذكره كمجرد اعلان في المقدمة. فأحيانا يعلن الطالب الباحث عن منهج، لكن لا نجد له أثر على الموضوع، كادعائه استخدام المنهج المقارن في بحثه، دون أن نجد له أثر في خطة البحث أو الاكتفاء ببعض المقارنات.
- أحيانا نجد منهجا مطبقا لكن لا يعلق عن اسم هذا المنهج: كما هو الحال في كتب " فلسفة القانون التي تبحث موضوع " أصل القانون " من خلال عرض المذاهب الفلسفية دون ذكر المنهج الجدلي كمنهج مختار للإجابة على اشكالية البحث.
  - فنفس الكلام يقال بالنسبة لموضوع " أصل الدولة " في كتب القانون الدستوري.

-إن الخطأ في اختيار المنهج المناسب للبحث يؤدي الى الخطأ في نتائج البحث

-هناك أرضية مشتركة ينطلق منها كل باحث بالنسبة لكل المناهج ولا يمكن الخروج عنها، لكن توجد خصوصيات تجعل الباحث يعتمد على منهج معين أنسب لموضوع واشكالية بحثه.

يعد المنهج الأنسب أي الأكثر فعالية لتفسير الظاهرة وحل إشكاليتها وتقديم حلول مناسبة.

- المنهج ليس غاية في حد ذاته (منهج من أجل االمنهج) بل من أجل الوصول الى نتيجة (هدف) أي الفهم والتفسير لظاهرة ما، والبحث عن الحل الأنسب للإشكالية.

المنهج يطرح مشكل الملاءمة (يبحث في كيف)، أي البحث عن الوسيلة الأنسب لنقل المعلومات الموجودة في المراجع من أجل تجميعها وتنظيمها بما يعد جوابا على الاشكالية.

- المنهجية ذهنية عقلانية (روح) = جانب نظري من الكتب + جانب تطبيقي من الممارسة و التجربة و الفطنة في التأصيل و التصنيف و الترتيب والاستنتاج والتفسير والطرح .

ثالثا: *تكوين علم المناهج وتقسيماتها*

1- *تكوين علم المناهج*

أثار " كلود برنار " اشكالية تكوين المناهج في كتابه " المدخل لدراسة الطب التجريبي " فهل يجب وضعها من طرف فلاسفة وعلماء مسبقا، وما على الباحثين سوى تطبيقها؟ أم أنها توضح بصفة أصلية من طرف العلماء المتخصصين في مختلف العلوم، حيث يتخصص كل عالم في وضع المناهج التي تلائم بحثه.

الاجابة على هذه الاشكالية اظهرت ثلاث آراء:

- **الرأي الأول:** يقول بأن المناهج يجب ان تصاغ من طرف فلاسفة وعلماء المناهج حيث أن هذه العملية فلسفية، ويحتاج

الأمر الى عملية الكشف عن الروابط والعلاقة بين المبادئ التي تحكم العلوم انطلاقا من فكرة وحدة العقل الانساني ووحدة المنهج. لأن العالم المتخصص يوجد في جو مغلق داخل معمله أو في تخصصه فلا يستطيع الوصول الى هذه الروابط ما بين مختلف العلوم.

- الرأي الثاني: هو رأي " كلور برنارد " نفسه اذ يرى في المناهج أنها وليدة المعمل وأنها مجرد أدوات بحيث يضعها العلماء المتخصصون كل في ميدانه، ذلك لأن العالم المتخصص هو أدرى بتخصصه، وما يتطلبه من مناهج بحث، فلا يستطيع الفيلسوف أن يضع منهجا يسير عليه الباحث المتخصص لعدم درايته بكل دقائق هذا التخصص، وما يتقبله من وسائل وأدوات منهجية.
- الرأي الثالث: يعتمد على الجمع بين الرأيين فهو يرى أن الفيلسوف هو وحده من يكشف على العلاقات بين مختلف العلوم والروابط بينهما، و لهذا فالفيلسوف يضع المبادئ الاساسية لكل منهج و دور العالم المتخصص هو البحث عن آليات تطبيق المنهج في تخصصه.

2-تقسيم المناهج العلمية

تتسع وتضيق أنواع المناهج من عالم لآخر تبعا للزاوية التي ينظر من خلالها للمناهج، ومن بين هذه التصنيفات الحديثة للمناهج نجد تصنيف " ويتني " وتصنيف " ماركيز " وتصنيف " جود" و "وسكتيس " وتصنيفات أخرى.

1-تصنيف ويتني witheney: المناهج عند ويتني هي :

أ- المنهج الوصفي
ب- المنهج التاريخي
ت- المنهج التجريبي
ث- البحث الفلسفي

ج- البحث الاجتماعي
ح- البحث الابداعي

ويلاحظ على هذا التصنيف الخلط بين المنهج العلمي وأنواع البحوث العلمية فمثلا البحث الاجتماعي لا يعد منهجا.

2- تصنيف مركيز Marquis و هي :
أ- المنهج الأنثروبولوجي (الملاحظة الميدانية)
ب- المنهج الفلسفي
ت- منهج دراسة الحالة.
ث- المنهج التاريخي
ج-منهج المسح
ح-المنهج التجريبي

يخلط هذا التقسيم بين المناهج الفرعية و الأساسية فمثلا منهج دراسة الحالة و منهج المسح هما منهجان فرعيان ، و هما جزء من المنهج الوصفي .

3- تصنيف جود و سكيتس ، good / scates و هي عندهما :
المنهج التاريخي – المنهج الوصفي – منهج المسح الوصفي – المنهج التجريبي – منهج دراسة الحالة و الدراسات الاكلينيكية – منهج دراسة النمو و التطور و الوراثة.
و يوجه لهذا التصنيف نفس النقد السابق، بالاضافة الى أنه على غرار تقنية التصنيفات يغفل بعض المناهج الأخرى مثل المنهج الاستدلالي و المنهج الجدلي .

4- التصنيف الفلسفي العام للمناهج:
يوجد تصوران للمنهج العلمي، الأول هو المنهج الاستنباطي و الثاني التجريبي الاستقرائي، فالعلم ينتقل من القضايا الجزئية الى القوانين، و من هذه القوانين أو القضايا العامة الى وقائع جزئية تستنبط منطقيا منها ، وفق النموذج التالي :

قوانين و نظريات

انطلاقا من هذه التصنيفات و الذي يعتبر الأقرب الى الدقة و كذا من التصنيفات السابقة نستطيع تقسيم المناهج وفق ما يلي :

أ- المناهج الأساسية (الأصلية)

وهي أربع مناهج: المنهج الاستدلالي، م تجريبي، المنهج الجدلي، المنهج التاريخي، وسميت أساسية لأنها أصلية لا تستمد من أي منهج آخر.

ب-المناهج الفرعية (تبعية)

و هي تلك التي تتفرع عن المناهج الأساسية السابقة ، و هي غير محددة بحيث تختلف باختلاف التخصصات ومن أقربها للعلوم القانونية نجد : المنهج الوصفي ، المنهج الاحصائي ، منهج تحليل المضمون، المنهج المقارن ، المنهج التحليلي .

رابعا : صعوبة تطبيق المناهج العلمية على العلوم الانسانية

(امكانية اخضاع العلوم الانسانية، للمنهج العلمي)

يطرح العلماء اشكالية خضوع العلوم الانسانية لقواعد المنهج، بل يصل بالبعض الى التشكيك في كونها علما من العلوم، إلا أن هذا الأمر طرح خصوصية العلوم الانسانية وصعوبة خضوعها للمنهج العلمي نظرا لاتصالها بالإنسان موضوع الدراسة ومن هذه الصعوبات نجد:

1. **تعقيد الظواهر الانسانية :**

تتعلق الظاهرة الانسانية بعناصر متعددة و معقدة ، مثل العناصر الجغرافية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية بالإضافة الى المعتقدات و العادات و الأعراف ، فيجد الباحث نفسه في مجال الدراسات الانسانية و

الاجتماعية أمام تنوع كبير و متغيرات كثيرة تتدخل في الظاهرة الانسانية و تزيدها تعقيدا ، فلو أغفل متغيرا واحدا فانه لا يستطيع ان يصل الى نتيجة تقبل التعميم و لا يحقق مبدأ حتمية النتائج .

2- عدم تجانس الظاهرة الانسانية :

يقوم الباحث العلمي على فرضية التجانس، أو فرضية وحدة الطبيعة والظواهر الطبيعية نتيجة تشابه بعضها يمكن تقسيمها فئات متجانسة واستخراج القوانين التي تحكم كل فئة على حدة لكن الظواهر السلوكية فردية، ويصعب تكرارها، ومن ثم من الصعب أن تحصل على تعميمات

3- ديناميكية الظواهر السلوكية :

تمتاز الظواهر السلوكية بالديناميكية أي سرعة التغير والتفاعل مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المستجدة فالبحث في بعض الأحيان يجد نفسه يدرس تاريخ الظاهرة وليس الظاهرة في الوقت الراهن لأن ثمة تغير حدث للظاهرة ربما لم ينتبه له الباحث.

4- عدم القدرة على استخدام التجريب في مجال الظاهرة الانسانية :

(صعوبة استخدام الطرق المختبرية)

تعد التجربة من ركائز البحث العلمي، وهي أحد طرق الأكثر انضباطا ودقة. و الظاهرة السلوكية لا نستطيع اخضاعها لهذه الوسيلة التي يفضلها الكثيرون بطريقة موثوق في نتائجها ، ذلك لأن الظاهرة السلوكية ظاهرة معنوية و ليست شيئا ماديا ملموسا يمكن ادخاله للمختبر و التجربة عليه . وقد بدأ الباحثون في علم النفس محاولة استخدام التجريب في الدراسات النفسية إلا أن ذلك يبقى محددا جيدا.

5- صعوبة التقيد بضوابط الموضوعية في مجال الدراسات الانسانية :

(التحيز والميول الشخصي للباحث)

ان الموضوعية هي من خصائص العلم والبحث العلمي، وقد يحاول الباحث في مجال العلوم الانسانية أن يتقيد بضوابط الموضوعية. ألا أنه يجيد نفسه أحيانا في اتجاه فكري معين، وقد تجعل الباحث يوصف بأنه متحيز الى تيار معين، مثل الاتجاه الاشتراكي، والاتجاه اللبرالي، .... الخ، وأن دراسة الباحث الاجتماعي لظاهرة انسانية معينة تجعله يسعى لتحقيق نتائج في

البحث تتوافق مع معتقداته أو ذاتية أي مع عواطفه ... في حين أن الأمر في مجال العلوم الطبيعية باعتبارها ظاهرة مادية خارج فكر ووعي الانسان فيتعامل معها بكل حياد. فدراسة ظاهرة الطلاق أو الزواج دراسة قانونية، في حالة كون الباحث امرأة قد تسعى لتحقيق نتائج في البحث تتوافق مع معتقداتها وعواطفها وذاتيتها. وهذا التحيز يتضاءل وجوده في العلوم الطبيعية.

هذه بعض الخصائص التي تمتاز بها العلوم الانسانية والتي دفعت بالبعض الى الاعتقاد بأن العلوم الانسانية لا ترقى الى درجة العلم، والاعتقاد بعدم ملائمة تطبيق المناهج العلمية منها.

ولكن علماء العلوم الانسانية أكدوا على علمية هذه العلوم، رغم اعترافهم بالصعوبات التي تعترض تطبيق المناهج العلمية فيها، إلا أنهم أوجدوا حلولا تجعل العلوم الانسانية قابلة لتطبيق المناهج العلمية فيها.

و من بين المدافعين على علمية العلوم الانسانية مثل دوركايم 1808-1918 في مؤلفه " قواعد المنهج في علم الاجتماع " و فيه وضع قواعد تكلم عملية تطابق المناهج في العلوم الاجتماعية :

1- اعتبار الظواهر الاجتماعية اشياء عند دراستها .
2- عزل الظواهر الاجتماعية واستبعاد كل العوامل النفسية التي تبعث في الباحث الشعور بالقهر الاجتماعي.

واستطاع أن يثبت نجاعة تطبيق المنهج العلمي في العلوم الاجتماعية، وواصل هذا المسعى في كتابه " الانتحار " سنة 1887 وكتابه " تقسيم العمل الاجتماعي " 1893 حيث أخضع هذه الدراسات للمنهج العلمي.

خامسا: التعددية المنهجية والتكامل المنهجي في العلوم الاجتماعية

يهدف البحث الاجتماعي الى محاولة الوصول الى المعرفة اليقينية بشأن الظاهرة الاجتماعية، غير أن البحث الاجتماعي ، يمكن فيه الباحث الاستعانة بأكثر من منهج من أجل الاجابة على إشكاليته ، فقد يوظف المنهج الوصفي، و الى جانبه المنهج التحليلي أو المنهج الاحصائي ، فالظاهرة الانتخابية هي ظاهرة متعددة الجوانب ، فالباحث قد يستعين بالمنهج الاستقرائي للمرشحين للعملية الانتخابية ، و المنهج التاريخي لمعرفة تاريخ نتائج الانتخابات منذ بدئها في دولة ما و تحليل مدى نجاح الأنظمة الانتخابية المتبناة من طرف القوانين الانتخابية ، كما قد يستعين الباحث بالمنهج الاحصائي لمعرفة الراي العام، و كذا نسبة المشاركة في العملية الانتخابية و نسبة الأصوات المقبولة .

وفي هذه الحالة نكون أمام تعددية منهجية في بحث قانوني، وهذا في إطار التكامل المنهجي ويرجع ذلك الى مجموعة من العوامل نذكر منها:

1- كون الظاهرة الانسانية والاجتماعية تشكل جزءا من الباحث في حد ذاته وهي جزءلا يتجزأ منه وهو ليس مستقلا عنها مثلما هو الحال في مجال العلوم التطبيقية والطبيعية.
2- علاقة العلوم القانونية بغيرها من العلوم الاجتماعية يؤدي بالضرورة الى استخدام مناهج أخرى . فمثلا للقانون علاقة كبيرة بعلم التاريخ فتستخدم بذلك العلوم القانونية في بحوثها المنهج التاريخي، وكذلك نظرا للعلاقة الوطيدة بين العلوم القانونية والعلوم الاقتصادية تستخدم المنهج الاحصائي.
3- تعدد الظاهرة القانونية في حد ذاتها وتحدد المتغيرات التي تتحكم فيها.
4- ان لكل منهج وظيفته وحدوده، فيكون التكامل بين المناهج وسيلة لسد الفجوة بين المستويات وكذلك فان تكامل المناهج من الممكن أن يوفر فهما أكثر اكتمالا لطبيعة الاشكالية البحثية (لها عدة جوانب) حيث يحتاج الباحثون في العلوم الانسانية والاجتماعية الى التفكير من خلال النظرة الفلسفية، ولاعتبارات عملية براغماتية، تدفع الباحث الى ضرورة التعمق

في الدراسة والبحث باستخدام بعدة مناهج. أيضا فان استخدام أكثر من منهج للتحقيق في ظاهرة ما. يمكن أن يؤدي الى نتائج أكثر تأكيدا، اذ يمكن التحقق من نتائج نوع من المناهج في الدراسة اذ ما قورنت نتائجه المستمدة من النوع الآخر.

وفي الأخير يمكن القول ان الاستعانة بمناهج أخرى لا يعني ألا يكون هناك منهجا غالبا في البحث هو الذي يؤثر على الناحية الشكلية للبحث، ويكون ملائما للاشكالية محل البحث.

المحاضرة الأولى

المناهج العقلية

مقدمة

هي تلك المناهج التي تبنى على اساس العمليات العقلية التأملية التي يسير فيها العقل في نطاق أصول وقواعد منظمة مرتبة ومقصودة من أجل اكتشاف ما يمكن من الحقيقة أو الحصول على المعرفة، وتعتبر هذه المناهج التقليدية مناهج مشتركة في كل أنواع العلوم تقريبا ومن جملتها العلوم الانسانية. إنه المنهج الاستدلالي الذي بدوره يقوم على الاستنباط والاستقراء.

إذ تتبعنا تجاربنا في مجال المعرفة وخاصة العلوم لاحظنا أنها تعتمد على منهج الاستدلال، مثال ذلك الطبيب الذي لا يستطيع أن يشخص المرضى إلا إذا اعتمد على أعراض معينة، كما أن القضاة وأفراد الشرطة يستعملانه لمعرفة نوع الجريمة وكذا جمع استدلالات لمعرفة الفاعل أو الجاني. ومن هنا يتبادر الى أذهاننا: ما هو المنهج الاستدلالي وكيفية وأهمية تطبيقه في العلوم القانونية.

يقوم المنهج الاستدلالي على المبادئ والنظريات، فالعملية الاستدلالية تبدأ من نظريات ومبادئ وتنتهي الى نظريات ومبادئ مستنتجة منها منطقيا.

1 – تعريف الاستدلال:

أ/ لغة: أصل الكلمة "الاستدلال" من دليل: بيان الشيء بأمارة نتعلمها فقول دللت فلان على الطريق والدليل: الأمارة في الشيء. كما نعرفه أنه نصب للحجة والاتيان بالبينة والدليل

يخص الاستدلال ببحث عقلي لبلوغ حقيقة مجهولة انطلاقا من حقيقة معلومة حيث انتقل الذهن من أمر معلوم الى أمر مجهول.

ب/ تعريف الاستدلال في الاصطلاح:

الاستدلال هو البرهان الذي يبدأ من قضايا يسلم بها، ويسير الى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة دون الالتجاء الى التجربة وهذا السير إما بواسطة القول أو الحساب.

فالرياضي الذي يجري عمليات حسابية دون إجراء تجارب، يقوم بعملية الاستدلال، والقاضي الذي يستدل اعتمادا على ما لديه من وثائق، والمضارب الذي يستدل وفقا للمعروض والمطلوب من الأوراق المالية... بل نجده في كل فرع من فروع العلم، كما نعثر عليه في الحياة العملية.

فالنظرية الاستدلالية تقوم على اساس الابتداء من عدد ضئيل من الموضوعات غير القابلة للتجديد، والقضايا غير القابلة للبرهنة من أجل تركيب موضوعات جديدة موجودة منطقيا بواسطة العمليات المنطقية وحدها، وذلك من أجل استنتاج قضايا جديدة صادقة بالضرورة على فرض أن الموضوعات الأولية ليست متناقضة.

2 – مبادئ المنهج الاستدلالي:

مجموع القضايا والتصورات الأولية تسمى المبادئ، لأن المبادئ هي القضايا غير المستنتجة من غيرها في نظام استدلالي معين والتي تعد في داخله غير قابلة للبرهنة ولا محلا للمناقشة وقد تم تقسيمها الى بديهيات، ومصادرات وتعريفات.

أ–البديهية:

وهي قضية بينة بذاتها وليست من الممكن أن يبرهن عليها وتعد صادقة بلا برهان عند كل من يفهم معناها، ولها خصائص ثلاث:

– البنية النفسانية: أي وضوحها مباشرة للنفس.

– أنها قضية أولية منطقية: أي مبدأ أولي غير مستخلص من غيره.

– أنها قاعدة صورية عامة: أي أنها مسلمة من كل العقول على السواء أو تنطبق على أكثر من علم واحد.

مثال:

– الكل أكبر من الجزء.

– الكل هو مجموع أجزائه.

– من يملك الأكثر يملك الأقل فسلطات القاضي الذي تمنحه الإعدام، له أن يحكم بالحبس أو الغرامة.

– إذا أضيفت اشياء متساوية الى أشياء متساوية كانت النتائج متساوية.

– إذا طرحت أشياء متساوية من أشياء متساوية كانت النتائج متساوية.

ب –المصادرات (المسلمات):

هي قضايا تركيبية، أقل يقينية من البديهيات، فهي ليست بينة وغير عامة ومشتركة، ولكن يصادر على صحتها ويسلم بها تسليما بالرغم من عدم بيانها بوضوح للعقل نظرا لفائدتها المتمثلة في امكانية استنتاج منها العديد من النتائج دون الوقوع في تناقض.

فمثلا المصادرة المعروفة باسم مصادرة اقليدس، وهي التي تقول يمكن من نقطة أن يجر مستقيم مواز لمستقيم آخر، ولا يمكن أن يجر غير مستقيم واحد. قد أدت الى لإقامة هندسة اقليدس ولم تؤد الى تناقض، وكما توجد المصادرات في الرياضيات توجد ايضا في العلوم الطبيعية والعلوم الانسانية والاجتماعية، مثل المصادرة القائلة أن الانسان يفعل أولا طبقا لما يراه أنفع (يبحث عن مصلحته) والمصادرة الأخلاقية القائلة: أن كل انسان يطلب السعادة.

ج-التعريفات:

التعريف هو عبارة تصف معنى مصطلح معين.

وبالمفهوم الدقيق هو تعبير عن ماهية الشيء بمصطلحات مضبوطة بحيث يصبح التعريف جامعا مانعا، يجمع كل صفات الشيء، ويمنع دخول صفات أو خصائص خارجة عنه.

والتعريف قد يكون رياضيا وهو التعريف الثابت غير المتغير مثل تعريف المربع أو المثلث، المستطيل، المساحة، المحيط، التوازي...

وقد يكون دينيا أو اجتماعيا، وقد يكون لمفهوم واحد عدة تعريفات على حسب العلم الذي يتناوله.

مثل: الموت في الطب وفي القانون. إذا كان الموت في الطب هو نهاية الحياة، وعرفه الإعلان الموحد للوفاة في عام 1980 ينص على حالتين يجوز أن يعتبر فيهما الفرد ميت،

وقوف كل وظائف الدورة الدموية دون أن تعاود العمل مرة ثانية، أو وقوف جميع وظائف المخ بدون رجعة بما في ذلك جذع المخ.

لكن في القانون يوجد ايضا بما يسمى بالموت الحكمي بالإضافة الى الموت الحقيقي، وهي الحالة التي يصعب فيها معرفة ما إذا كان الشخص حيا أو ميتا، وهي حالة المفقود بنص المادة 109 من قانون الأسرة.

كذلك العقد: تعريفه في القانون المدني يختلف عنه في التجاري وفي القانون الاداري... كذلك الشركة هدفها في القانون الخاص المصلحة الخاصة بينما في القانون الاداري المصلحة العامة بالإضافة الى الأطراف والقوانين المطبقة. وعلى أساس التعريف يتم استنتاج ما هو القانون المطبق والقضاء المطبق.

كذلك تظهر أهمية التعريفات في القانون الجنائي: حيث يتم تعريف الجرائم التي يكون على أساسها هل الفعل مجرم أم لا وبالتالي يطبق عليه قانون العقوبات وتتم محاكمته وفق قانون الاجراءات الجزائية.

مثل: جريمة السرقة المادة 350 من قانون العقوبات "" كل من اختلس شيء غير مملوك له يعد سارقا ويعاقب بالحبس ب 01 سنة الى 05 خمس سنوات بغرامة من 100.000دج الى 500.000دج.

فالاختلاس هو أخذ المال خفية.

فعل الاختلاس يجب أن يكون على شيء وبالتالي إذا وقع على عقار فهنا يتغير التكييف... ويترتب عليه ألا تنطبق المادة الخاصة بالسرقة.

كذلك تعريف القتل في المادة 254 من قانون العقوبات: ""القتل هو إزهاق روح انسان عمدا"".

روح الانسان = إذن يشترط أن يكون الانسان حيا وألا يكون جنين وإلا تغير التكييف، وكذا إذا كان القاتل هي الأم مع طفل حديث العهد بالولادة.

3-أدوات المنهج الاستدلالي:

أ/ القياس: استدلال مستعار من علم المنطق ينطلق من مقدمات مسلم بصحتها بحيث تكون النتائج المتحصل عليها موجودة في المقدمات بطريقة ضمنية، فالقياس هو تحصيل حاصل عكس البرهان الرياضي فهو مبدع.

هو استدلال يتألف من ثلاث جمل، الأولى والثانية تسمى المبادئ والثالثة تسمى النتيجة.

1 – كل انسان فان ⟵ مقدمة كبرى.

2 – سقراط انسان ⟵ مقدمة صغرى.

3 – سقراط فان ⟵ النتيجة.

هذا المبدأ الذي وضعه أرسطو وحبذه الكثيرون انتقد على يد ديكارت وأتباعه ورأى أنه لا يمكن الاعتماد عليه في اكتشاف حقائق جديدة وخاصة في حقل العلوم.

فقولنا أن كل انسان يملك هو رأسمالي – الفلاح ممتلك – الفلاح رأسمالي.

فهذا استنتاج خاطئ.

ويستخدم القياس كثيرا في العلوم القانونية لحل المسائل القانونية، ويضيق في المسائل الجنائية لأنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص.

أما البرهان الرياضي هو عملية تنطلق من أولويات منطقية صحيحة الى أخرى تنتج عنها بالضرورة، لم تكن في المقدمات أصلا، لا صراحة ولا ضمنا، عكس القياس فهو تحصيل حاصل لأن النتائج موجودة في المقدمات.

فهو بذلك خصب مبدع خالق فعلا فكيف نفسر هذا الفارق:

فسره " بوانكاريه" بقوله إن البرهان الرياضي يقوم على أساس البرهان بالإنابة أو ما يسمى بالاستقراء الرياضي نظرا للشبه بينه وبين الاستقراء التجريبي إذ كلاهما يعمم بأن ينتقل من حالة الى التطبيق على الأحوال.

فهو يعتمد على علاقات بين شتى الجمل عن طريق التحليل والتركيب.

مثل البرهان على تساوي معادلات مثلثات ....

يستخدم في الجرائم المعقدة أو القضايا المعقدة.

ب-التجريب العقلي: L'expérimentation mentale

معناه بصورة عامة أن يقوم الانسان داخل عقله بكل الفروض والتحقيقات التي قد لا يتسير له أن يقوم بها في الخارج وهو نوعان:

التجريب العقلي الخيالي: فيما أبدع فيه الشعراء وأصحاب الخيال الجامع.

التجريب العقلي العلمي: فكل عالم قبل أن يحقق شيئا في الخارج يتصور كل ما يريد عمله وكل جهاز يريد أن يركبه. "فاستيفنسون" مثلا كان يعرف العجلات والعربات وقوة البخار ولكنه قبل أن يكون بها الجهاز الذي يعرف بالقاطرة أو الآلة البخارية بكل أجزائها، تصور كيف يمكن أن يكون الاحتكاك واي مقدار من القوة الحرارية... فهو يفترض الفروض في داخل الذهن، ويستبعد ما لا يمكن أن يتحقق أيضا داخل الذهن الى آخره...

وله دور مهم في إعادة تمثيل الجرائم داخل العقل لمعرفة المجرم قبل تمثيلها على مسرح الجريمة، كوضع فرضيات من هو القاتل أو السارق ومحاولة الإجابة على الفرضيات على مستوى العقل.

4-صور المنهج الاستدلالي:

الاستدلال هو لفظ يشمل كلا من الاستنباط والاستقراء.

فالاستنباط هو استدلال تنازلي وغالبا ما يستعمل كمرادف للمنهج الاستدلالي رغم أن هذا الأخير هو أوسع من الاستنباط. حيث يشمل أيضا الاستقراء وهو استدلال تصاعدي.

فالمقصود بالاستقراء أو المنهج الاستقرائي وما الفرق بينه وبين الاستنباط.

ا-تعريف الاستقراء: Induction

يعرف لغة: من قرأ الأمر أي تتبعه ونظرا في حاله.

قرأت الشيء بمعنى جمعته وضممت بعضه الى بعض ليرى توافقه واختلافه.

أما في الاصطلاح: عند المنطقيين هو الحكم على كلي بما يوجد من جزئياته الكثيرة.

وعرفه الغزالي: " تتصفح جزئيات كثيرة داخله تحت معنى كلي حتى إذا وجدت حكما في تلك الجزئيات حكم على ذلك الكلي".

إذن الاستقراء هو عبارة عن استدلال تصاعدي ينطلق الباحث من الجزء الى الكل.

وكمثال على عملية الاستقراء: أن يقوم الباحث بدراسة علاقة جهاز القضاء بجهاز التنفيذ، ثم علاقة القضاء بالجهاز التشريعي ثم علاقة الجهاز التشريعي بالجهاز التنفيذي، من خلال ذلك نصل الى تقرير مبدأ الفصل بين السلطات كمبدأ ضروري لنظام الحكم في الدولة. وفي

هذا المثال نكون قد انتقلنا من دراسة الجزئيات المتمثلة في السلطات المختلفة الى دراسة الكليات المتمثلة في مبدأ الفصل بين السلطات.

ب-أقسام الاستقراء:

ينقسم الى قسمين: التام والناقص.

الاستقراء التام: وهو انتقال الذهن من الحكم على جميع الجزئيات الى الحكم على كليهما.

الاستقراء الناقص: انتقال الذهن من الحكم على بعض الجزئيات الى الحكم على الكلي وهو معرض لاحتمال السقوط بعدم استقراء جزئية واحدة.

ج-الفرق بين الاستنباط والاستقراء:

في المنهج الاستنباطي (الاستدلالي):

*هو استدلال تنازلي يتحرك من الأعلى الى الاسفل، مثل: كل سارق تثبت في حقه جريمة السرقة يعاقب من 01 سنة الى 05 خمس سنوات... أ- سارق – أ- يعاقب من 01.....

*يتحرك من الجماعة ليعمم على الأفراد: كل القسم أفراده حصلوا على 10 من 10 سامي فرد من القسم إذن يحصل على 10 فهو ناجح.

فهو يحيد عن الاستثناءات.

-يعتمد على المقدمة المنطقية والنتيجة.

-يعكس البحث النظري.

-ينطلق من العموميات ليصل الى الخصوصيات.

-يعتمد على البديهيات واليقين.

-يبدأ عندما ينتهي الاستقراء.

في المنهج الاستقرائي:

الاستقراء استدلال تصاعدي فهو يعمل من الاسفل الى الأعلى كاستقراء آي القرآن الكريم نجد أنها تهدف لمصلحة المكلف ⟵ فأحكام القرآن كله منهج لمصلحة الانسان.

-يتحرك من الفرد ليعمم الى الجماعة مما يخلق ثغرة وهي وجود استثناء.

مثال: استقراء 05 تفاحات في صندوق ووجدتها تالفة فتعطي عنوان الصندوق بأنه تالف.

*يعطي الاستقراء مفهوم المنهج التجريبي، حيث التجربة تكون على عينات ثم يتم التعميم في شكل قوانين حيث ينطلق الباحث من الظاهرة الجزئية الى الظاهرة الكلية.

*الاستقراء يبدأ بالخصوصيات ليصل الى العموميات.

*يقوم على الاحتمال والشك.

*هو الطريق الى تكوين القواعد العامة.

5-تاريخ المنهج الاستقرائي:

يعتبر الفيلسوف أرسطو أول من استعمل المنهج الاستقرائي في أبحاثه وتحليلاته السياسية حول الدولة والحكومة...

كما نقرأ أن بعثه كان على يد فرنسيس بيكن وكلود برنار وجون ستيوارت ميل، مع إغفال اسهامات العلماء المسلمين أبي الهيثم في علم البصريات واستخدمه إبن النفيس في الطب، والبستاني والطوسي في علم الفلك، وابن خلدون في علم العمران، وابن حيان في الكمياء. كما استخدمه الفقهاء المسلمين وكان أهمهم الشاطبي في كتابه: "الموافقات" للاستدلال على القواعد والمسائل الأصولية والمقاصدية حيث أثبت أن مقاصد الشريعة ثلاث: ضروريات، حاجيات، تحسنيات.

وأن الشريعة وضعت لمصالح العباد استقراء، وأن مورد التكاليف هو العقل، إذا رفع تسقط رأسا[4].

تقسيم المنهج الاستدلالي وكيفية تطبيقه في العلوم القانونية:

أ/ تقسيم المنهج الاستدلالي: بالرغم من الدور العلمي الذي أداه ويؤديه المنهج الاستدلالي في تنظيم وضبط العملية العقلية إلا أنه تم تسجيل بعض المؤاخذات أهمها:

–قصوره وعجزه باعتباره منهجا ثابتا في دراسة الظواهر القانونية باعتبارها ظواهر حية ومتحركة ومتطورة وشديدة التعقيد. فمع نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، لم يعد ينظر الى الظواهر والاشياء نظرة جامدة ومطلقة (وهذا ما سنتناوله في المنهج الجدلي حيث ثار على منطق أرسطو الذي يدرس الظواهر بطريقة جامدة بينما المنهج الجدلي يراها في حالة حركة وتغير دائم).

بل ظهر الى جانب ذلك مناهج علمية تتميز بالواقعية والموضوعية في المعالجة للظواهر عن طريق المنهج العلمي التجريبي، الجدلي، التاريخي...[5].

[4] - كريمة الطافي، المرجع السابق، ص 82.
[5] - محاضرات أ. بن ستيرة، ص 32.

6-كيفية تطبيق المنهج الاستدلالي في العلوم القانونية:

يظهر تطبيق هذا المنهج بصورة أكثر في بعض مجالات الممارسة المتعلقة بالعلوم القانونية مثل: حل القضايا القانونية من طرف الطلبة أو المحامين أو القضاة، تقديم استشارة، مرافعات المحامين، تسبيب الأحكام القضائية...[6]. كما كان له دورا كبيرا في التأصيل للعديد من النظريات في القانون كتفسير أصل وغاية الدولة وغاية الدولة والقانون والسلطة ومبدأ تقسيم العمل والأمة وظاهرة الجريمة...الخ.

-المنهج الاستدلالي والتشريع: له دور كبير في عملية رسم السياسات التشريعية فغالبا ما تتم الاستعانة بهذا المنهج بالإضافة الى مناهج أخرى عن طريق استقراء الأوضاع والمنطلقات الفلسفية والايديولوجية أو الأنظمة الاقتصادية، والسياسية السائدة في الدولة والأمة، فالتزم بمضمونها وروحها في رسم السياسات القانونية وإصدار التشريعات.

-كما له دور كبير في تفسير النصوص القانونية للوصول الى المبادئ القانونية، وفي حالة وجود نصوص غامضة أو ناقصة أو في حالة عدم وجود نص حيث يتم استخدام القياس ما عدا في حالة القانون الجنائي.

المنهج الاستدلالي والقضاء:

تعد مرحلة جمع الاستدلالات مرحلة مهمة في الدعوى العمومية سواء من قبل الشرطة القضائية أو النيابة أو القضاء وتدقيق كلام الشهود وبالتالي تقوم التحقيقات الجنائية للتوصل الى الأدلة لمعرفة الجاني وتوجيه التهم إليه.

-كما يلعب المنهج الاستدلالي دورا مهما (الاستنباط) في تفسير القواعد القانونية الممكن تطبيقها على الوقائع من طرف القضاء عموما. له دور كبير في حل النزاعات القانونية.

[6] - محاضرات أ. بن ستيرة، ص 32.

فالحكم القضائي ما هو إلا نتيجة لعمليات استدلالية منطقية يقوم بها القاضي بدء من تكيف الوقائع الى غاية إصدار الحكم.

-القضاء يفسر القواعد والمبادئ والأحكام العامة والمجردة وتطبيقها على الحالات الفردية.

-طريقة حل قضية تستخدم القياس.

-تحديد الوقائع واستخراجها ⟵ مقدمة كبرى

النتيجة بعد التكييف القانوني للوقائع والتصرفات يتم إنزال المبادئ على الوقائع والتصرفات في قضية الحال.

المنهج الاستدلالي والفقه:

يستعمل شراح القانون للمنهج الاستدلالي في تفسير قواعد التشريعات المعمول بها والمبادئ والأحكام والاجتهادات القضائية.

تطبيق عملي:

قام "عمر" ببيع عقاره الى "أحمد" بتاريخ 2014/01/01، وهذا الأخير لم يقم بتسجيل العقد وشهره، وبعد مرور سنة، قام عمر ببيع العقار نفسه بتاريخ 2015/01/01 الى المدعوا "علي" الذي قام بتسجيله وشهره.

السؤال القانوني في القضية: هل تنتقل الملكية لأحمد أم لعلي؟

*تحديد المقدمة الكبرى "المبدأ القانوني": تنتقل ملكية العقار في عقد البيع بعد الشهر العقاري.

*تحديد المقدمة الصغرى (الوقائع والإجراءات): عقد البيع الخاص بأحمد لم يتم شهره، وعقد البيع الخاص بعلي تم شهره.

النتيجة: تنتقل الملكية لعلي.

المحاضرة الثانية

المنهج التاريخي(الاسترادادي)

مقدمة:

يتكون التاريخ من الوقائع والأحداث التي حدثت في الماضي ولن تتكرر أبدا، على أساس أن التاريخ يستند الى عنصر الزمن المتجه دوما الى الأمام دون تكرار أو رجوع الى الوراء. وقد كانت الأحداث التاريخية والوقائع مقترنة الى حد كبير في الماضي بالأساطير، الى أن تم اخضاع الظاهرة التاريخية الى المنهج التاريخي، والاتجاه الى دراسة الوقائع والأحداث بطريقة علمية وبالتالي الوصول الى الحقائق التاريخية، ومحاولة فهم الحاضر انطلاقا من الماضي والتنبؤ بالمستقبل. ويعد ابن خلدون من المؤسسين للمنهج التاريخي في كتابه المقدمة [7] فهو يجعل التاريخ علما اجتماعيا، ومحاولة منظمة للتحقيق في الحوادث الماضية عن طريق ربط كل حادثة بالأخرى والبحث في القوى والمشكلات والكشف عن تأثيرها في مسيرة الحضارة الانسانية. لذلك فعلم التاريخ لا يمكن فصله عن المنهج التاريخي أو البحث الاسترادادي لأن البحث والتقصي العلمي طريقة موضوعية تسعى للوصول الى نتيجة أو قانون أو قاعدة عامة تعرف بالحقيقة التاريخية، وهذه الطريقة خاضعة دوما للتطوير والتكامل مع باقي مجالات المعرفة الانسانية وتطورها ومنهج اكتسابها.

يتبلور المنهج التاريخي عند ابن خلدون بعد اطلاعه على مؤلفات المؤرخين السابقين و مناهجهم ، فوجد الكثير منها يتضمن أخطاء تحتاج الى تصحيح ، و

[7] *كتاب العبر و ديوان المبتدأ و الخبر في معرفة أيام العرب و العجم و البربر و من عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر المعروف بتاريخ ابن خلدون

أمورا مبالغا فيها و تحتاج الى تمحيص واعادة نظر ، و قد عبر عن هذا بقوله " ان فحول المؤرخين في الاسلام قد استوعبوا أخبار الأيام وجمعوها وسطروها في صحائف الدفاتر وأودعوها، وخلطها المتطفلون بدسائس من الباطل وهموا فيها وابتدعوها وزخارف من الروايات الضعيفة لفقرها ووضعوها ، و اقتفت تلك الآثار الكثير ممن بعدهم، و اتبعوها، و أدوها الينا كما سمعوها ، ولم يلاحظوا اسباب الوقائع والأحوال ولم يرعوها ، ولا رفضوا ترهات الأحاديث ولا دفعوها ، فالتحقيق قليل وطرف التنقيح - في الغالب - كليل، والغلط والوهم نسيب للأخبار خليل ، والبصيرة تنقد الصحيح اذ تمقل ، والعلم يجلو لها صفحات القلوب ويصقل والناقد البصير قسطاس نفسه في تزييفهم في ما ينقلون.

فما هو المنهج التاريخي؟ وما أهميته في العلوم القانونية؟

- ***محاور المحاضرة:***

- ***أولا: مفهوم المنهج التاريخي.***

1- تعريف المنهج التاريخي .

2-أهمية المنهج التاريخي

- ***ثانيا: تقييم المنهج التاريخي وكيفية تطبيقه في العلوم القانونية.***

1- تقييم المنهج التاريخي.

أ- مزايا المنهج التاريخي.

ب-عيوب المنهج التاريخي.

2-***كيفية تطبيقه في العلوم القانونية.***

- ***ثالثا: خطوات المنهج التاريخي***

أولا: مفهوم المنهج التاريخي

يهدف المنهج التاريخي الى اعادة بناء الماضي بدراسة الأحداث الماضية معتمدا على الوثائق والأرشيف، فهو يتضمن كأي منهج مسعى خاص وقواعد خاصة. فما هو هذا المنهج ما هي خصائصه وقواعده؟

1- تعريف المنهج التاريخي:

أ- تعريف المنهج التاريخي

في اللغة: أرخ = تأريخ بمعنى تسجيل حادثة ما في مكان ما في زمان ما. يطلق عليه أيضا بالمنهج الاسترداد‌ي، استرداد أي استرجاع فهو محاولة لاسترجاع الماضي

أرخ: تسجيل جملة الأحداث والأحوال التي يمر بها كائن ما، ويصدق على الفرد أو المجتمع أو الظواهر الطبيعية ونحوها نحو نظام زمني متتابع، وهو ما يعني ارجاع الأحداث الى أزمان وقوعها وتاريخ مفرد تواريخ: تعريف الوقت وتحديده .

أما في معجم الرائد

تاريخ: أرخ 1- تعريف الوقت 2- تسجيل أحداث الماضي والحاضر

جاء في لسان العرب لابن منظور: أن التأريخ من أرخ وهو تعريف الوقت .

تعريف المنهج التاريخي اصطلاحا:

طور ابن خلدون تعريف التاريخ فعرفه بقوله" فن التاريخ الذي تتداوله الأمم والأجيال.. هو في ظاهره لا يزيد على أخبار الأيام والدول والسوابق من القرون الأولى، وفي باطنه نظر وتحقيق وتعليل لكائنات ومبادئها دقيق، علم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق، فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق، جديد بأن يعد في علومها خليق" فمن هذا التعريف نستنتج أن المنهج التاريخي عند ابن خلدون له شقين، شق ظاهري يتمثل في تسجيل الأحداث في مكانها وأزمانها، وشق باطني يتمثل في التحقيق والتعبير والتعليل والوصول الى العلم بكيفيات الأحداث، والوقائع، وأسبابها للوصول الى الحكمة فيها للاستفادة منها في المستقبل. فالتاريخ ليس سرد للبشر بل هو تفسير، نقد، ونظر. وبالتالي يمكن تعريف المنهج التاريخي كالتالي" هو منهج بحث علمي ، يقوم بالبحث و الكشف عن الحقائق من خلال تحليل و تركيب الأحداث و الوقائع الماضية الموثقة ، و اعطاء

تفسيرات علمية عامة على شكل نظريات و قوانين عامة و ثابتة نسبيا " ، هو "منهج علمي مرتبط بمختلف العلوم الأخرى ، حيث يساعد الباحث الاجتماعي خصوصا عند دراسته للتغيرات التي تطرأ على البنى الاجتماعية و تطور النظم الاجتماعية في التعرف على ماضي الظاهرة و تحليلها و تفسيرها علميا ، في ضوء الزمان و المكان الذي حدثت فيه ، و مدى ارتباطها بظواهر أخرى ، و مدى تأثيرها في الظاهرة الحالية محل الدراسة و من ثم الوصول الى تعميمات و التنبؤ بالمستقبل "

فالمنهج التاريخي هو منهج علمي يقوم بالبحث عن الحقائق – التاريخية من خلال تحليل ونقد وتركيب واعادة بناء الأحداث والوقائع الماضية استنادا الى الأدلة التاريخية والتعرف على أسبابها للوصول الى تعميمات وقوانين تفيدنا في فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل.

وهو ما قام به ابن خلدون في كتابه المقدمة حيث طبق هذا المنهج واستخلص العديد من القوانين التاريخية مثل:

ففى دراسته للعمران البشري وتحليل مراحل تطور الدولة وهرمها وجد أن عمر الدول كعمر الانسان: مرحلة النشوء مرحلة الازدهار ومرحلة الانحطاط والانحلال:

- المغلوب مولع بتقليد الغالب.
- نشوء الدول: سببها العصبية والدعوة الدينية (الجند + المال)
- إذا تعاطى الحاكم التجارة، فسد الحاكم وفسدت التجارة
- ان الانسان إذا طال به التهميش يصبح كالبهيمة، لا يهمه سوى الأكل والشرب والغريزة.
- ان الظلم لا يقدر عليه الا من يقدر عليه
- ان أردت أن تعرف الانسان فانظر من يصاحب فالطباع يسرق بعضها من بعض، فنأخذ من طباع بعضنا دون أن ندري.
- عندما تنهار الدول، يكثر المنجمون والأفاقون والمتفقهون وتعم الاشاعات وتطول المناظرات

- الصراعات السياسية لا بد لها من نزعة قبلية أو دينية لكي يحفز قادتها أتباعهم على القتال، والموت فيتخيلون أنهم يموتون من أجلها.
- الشعوب المقهورة تسوء أخلاقها.
- الناس في السكينة سواء فإذا جاءت المحن تباينوا.
- اتباع التقاليد لا تعني أن الأموات أحياء بل تعني أن الأحياء أموات.
- أهل البدو أقرب الى الشجاعة من أهل الحضر.

2- أهمية المنهج التاريخي

- يساعد على القاء الضوء على اتجاهات حاضرة ومستقبلية.
- يمكن استخدام المنهج التاريخي في حل مشكلات معاصرة على ضوء خبرات الماضي.
- يؤكد الأهمية النسبية للتفاعلات المختلفة التي توجد في الأزمنة الماضية وتأثيرها على البيئة الاجتماعية الأدبية، الأخلاقية ...
- يتيح الفرصة لإعادة تقييم البيانات بالنسبة لفروض معينة أو نظريات أو تعميمات ظهرت في الزمن الحاضر
- يركز المنهج التاريخي على دراسة الماضي من أجل فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، ويستخدم كذلك في دراسة الحاضر من خلال ظواهر وأحداث وتفسيرها بالرجوع الى أصلها وتحديد التغيرات والتطورات التي تعرضت لها ومرت عليها والعوامل والأسباب المسؤولة عن ذلك والتي منحتها صورتها الحالية وبالتالي التحكم في الظاهرة الحالية. فقبل الاصلاح القضائي في الجزائر بدراسة التطور التاريخي للنظام القضائي وأسباب انتهاج وحدة القضاء مجد ان الأسباب كانت مادية وليست علمية لذلك تم الإصلاح لصالح الازدواجية.

ثانيا : تقييم المنهج التاريخي و كيفية تطبيقيه في العلوم القانونية

1- تقييم المنهج التاريخي :

أ- مزايا المنهج التاريخي:

- اعتماد الأسلوب العلمي في دراسة الظاهرة التاريخية (الشعور بالمشكلة – تحديدها – صياغة الفروض ... مراجعة الوثائق والأدلة التاريخية ... تحليل، تفسير، تعميم النتائج ...) وبالتالي لم يعد التاريخ مجرد أخبار تتهافت عليه الأساطير والحكايات.
- اعتماد المصادر الأولية والثانوية، ليست نقطة ضعف مادام الباحث يعتمد على وسائل النقد الداخلي والخارجي.
- استخدام المنهج التاريخي أدى الى حل مشاكل معاصرة.
- لم يعد مجرد قصص للتسلية أو حكايا مليئة بالأساطير.

ب-عيوب المنهج التاريخي:

- وعلى الرغم من أن المنهج التاريخي يقدم وصفا دقيقا للماضي، الا أنه لا يقوم على الملاحظة المباشرة للظواهر والأحداث ولا يعتمد على التجربة العلمية للوصول الى الحقائق، فمصدر المعرفة الأساسي فيه هو الآثار والسجلات التاريخية وأحيانا الناس، والأفراد، وان كان هؤلاء لا يملكون القدرة التي تمكنهم من الاحتفاظ بالحقيقة لفترة زمنية طويلة، وقد يميل هؤلاء الأفراد للتحيز أو المبالغة في وصف الحقائق وتصويرها.
- ان المنهج التاريخي بحكم دراسته للماضي لا يمكن الباحث من استرجاع الظواهر والسيطرة عليها أو التأثير فيها، لذلك فان النتائج والمعرفة التي يتم التوصل اليها من خلال تطبيق المنهج التاريخي تكون غير دقيقة بالمعايير العلمية الحديثة لأنها غير كاملة، وتستند الى أدلة وبراهين جزئية
- بما أن الدراسات التاريخية تهتم بالماضي، فان ثبات البيانات و دقتها قد لا تتوفر أحياننا، كما أنه من الصعب أحيانا الوثوق بالمصادر المتوفرة لجمع البيانات، بالإضافة الى التحيز الشخصي و التفسيرات الخاصة التي تتدخل بطريقة لا شعورية، و أحيانا لا تكون السجلات المتوفرة مرتبة بشكل جيد، و أحيانا أخرى من الصعب جمعها نظرا لتشتتها، يضاف الى ذلك صعوبة قياسها.

المعرفة التاريخية ليست كاملة بل تقدم صورة جزئية عن الماضي نظرا لطبيعة المصادر، وتعرضها للعوامل التي تقلل من شأنيها (التلف، التزوير، التحيز)

- صعوبة تطبيق الأسلوب العلمي في الظاهرة التاريخية مثل صعوبة تكوين الفرضيات (مثل حلق الفراعنة رؤوسهم ولباس الباروكة، يصعب افتراض ان القمل هو السبب وصعوبة التحقق منها، كذلك زواج المحارم عندهم)
- صعوبة التعميم والتنبؤ، فجملة التاريخ يعيد نفسه هي جملة خاطئة حسب البعض، وذلك لارتباط الظواهر التاريخية بظروف زمنية ومكانية مختلفة، مع اخذ بعين الاعتبار ديناميكية الظاهرة الإنسانية واختلاف المتغيرات المتحكمة فيها.
- صعوبة اخضاع البيانات التاريخية للتجريب، الأمر الذي يجعل الباحث يكتفي بإجراءات النقد بنوعيه الداخلي والخارجي.

رغم كل تلك العيوب التي ذكرناها: فان المنهج التاريخي منهج ناقد يبحث عن الحقيقة من خلال أسلوب علمي يبدأ بتحديد المشكلة مرورا بوضع الفروض الملائمة وجمع البيانات والمعلومات واخضاع الفروض للاختبار ومن ثم الوصول الى نتائج منشودة، فكذلك ان الاعتماد على الملاحظة غير المباشرة في هذا المنهج لا تنقص من قيمته خصوصا اذا ما تم اخضاع للنقد و التمحيص الدقيق.

2- تطبيقه في العلوم القانونية :

يضطلح المنهج التاريخي بدور هام واساسي في ميدان الدراسات والبحوث العلمية القانونية والادارية التي تتمحور حول الوقائع والأحداث والظواهر القانونية، المتحركة والمتطورة والمتغيرة، باعتبارها وقائع وأحداث وظواهر انسانية في الأصل. بواسطته أمكن اتباع الطريقة العلمية الصحيحة للتعرف على الأحكام والنظريات القانونية القديمة .

ان معرفة قواعد وأحكام وأصول النظم القانونية، والادارية الحالية تقتضي معرفة أصولها، وجذورها التاريخية الماضية. وهذا لا يتحقق الا باستخدام

المنهج التاريخي، فعن طريقه يمكن معرفة الحقائق العلمية التاريخية للنظم والأصول والعائلات والنظريات والفلسفات والقواعد والأفكار القانونية والادارية والتنظيمية اذ تمكن من معرفة جذور وأحكام نظرية الالتزام في ماض الحضارات الانسانية المختلفة وأحكام ومبادئ نظريات العقود والمسؤولية والبطلان، والمركزية الادارية والرقابة الادارية والوظيفة العامة.

فالقانون باعتباره ظاهرة اجتماعية قديمة تتمدد جذوره في التاريخ لأمد بعيد، حيث كانت بدايات فكرة التشريع في الحضارة البابلية، وتطورت في شكل يقترب في الحضارة الرومانية فيما عرف بالألواح الإثنا عشر لجونستينيانان. فدراسة الأنظمة القانونية عبر التاريخ طريق محاط بمخاطر الفهم الخاطئ والتزييف والذاتية لذا وجب وضع كل ذلك في اطار المنهج التاريخي الذي يضبط طريقة تفكير الباحث وتاريخ النظم القانونية وذلك بمقارنة الأنظمة القانونية في مختلف الحضارات ·

وفائدة ذلك هو فهم الحاضر من خلال دراسة الماضي بعد تحديد خلفياته وأهدافه من أجل رسم معالمه مستقبلا. كما قد يلجأ القضاء الى المنهج التاريخي للوقوف على حقيقة النص القانوني – في حالة غموض النص – الواجب التطبيق على النزاع ·

ويستخدم أيضا في تفسير القرآن بمعرفة أسباب النزول من أجل فهم النص القرآني، ومن الموضوعات القانونية التي يتم فيها استخدام المنهج التاريخي:

- أصل القانون.
- أصل الدولة.
- تطور حركة التشريع.
- تطور الأنظمة الديمقراطية.
- تطور حقوق الانسان.
- تطور العقوبة عبر الأنظمة القانونية المختلفة.

ثالثا: مراحل (خطوات – اجراءات –عمليات –عناصر) المنهج التاريخي:

يتألف المنهج التاريخي من عناصر ومراحل متشابكة ومتداخلة ومترابطة ومتكاملة في تكوين بناء المنهج التاريخي ومضمونه. وتتمثل هذه الاجراءات:

1- انتقاء المشكلة.
2- جمع المادة التاريخية.
3- نقد المادة التاريخية.
4- صياغة الفروض التي تفسر الأحداث.
5- تفسير النتائج وكتابة تقرير البحث.

هذه الاجراءات المعتمدة في البحث التاريخي وستتناول كل واحدة منها بالتفصيل:

1- انتقاء المشكلة (مرحلة تحديد المشكلة العلمية التاريخية):

ان العديد من البحوث والدراسات العلمية تفشل بشكل كبير لإخفاقها في تحديد مشكلة البحث تحديدا واضحا يتم من خلاله تعريف الأسباب التي أدت للمشكلة من جهة والأبعاد المكونة للمشكلة من جهة أخرى.

و المقصود بتحديد الإشكالية العلمية التاريخية هنا هو تحديد الموضوع أو الفكرة العلمية التاريخية التي تقوم حولها الاستفسارات العلمية التاريخية ، الأمر الذي يؤدي الى تحريك عملية البحث العلمي التاريخي لاستخراج فرضيات علمية، و التأكد من مدى صحتها ، للوصول الى نظريات و قوانين علمية ثابتة ، و عامة تفسر و تكشف الحقيقة العلمية. لهذا يتطلب من الباحث في الميدان التاريخي أن يضيق المشكلة يحددها الى الحجم الذي يستطيع معالجته بالوسائل المتوفرة لديه، فالتعرف على المشكلة وتعيينها بصورة دقيقة ووضع أسس تحليلها على صورة محاكمة عقلية قبل البدء بالتنفيذ الاجرائي تعتبر خطوة أولية مهمة لأي باحث وخاصة في البحث التاريخي. مثال: السياسة الاستعمارية في الجزائر.

التنظيم الإداري في عهد الاستعمارالفرنسي، او في عهد العثمانيين مثلا.

النظام القضائي في عهد الاستعمار الفرنسي.

حقوق الانسان في العصر الوسيط.

2- جمع المادة التاريخية:

بعد أن يحدد الباحث مشكلته التاريخية، يقوم باستعراض كل ما يدل عليها من أحداث ليقوم عليها الدليل وهذه المرحلة يتم فيها جمع وحصر الوثائق التاريخية المتعلقة بالموضوع التاريخي والمتصلة بعناصر المشكلة ودراسة وتحليل هذه الوثائق بطريقة علمية للتأكد من صحتها وسلامة مضمونها.

ونظرا لحيوية وخطورة وأهمية الدور الذي تقوم به الوثائق والمصادر التاريخية في تكوين المنهج التاريخي وفي القيام بعملية البحث عن الحقيقة التاريخية فان الوثائق التاريخية هي جوهر المنهج التاريخي لذلك يطلق البعض على المنهج التاريخي **اسم منهج الوثائق أو بحث الوثائق.** فالتاريخ لا يمكن أن يتم حقا كما يقول (Seignobos langlois) في كتابهما " المدخل الى الدراسات التاريخية" الا على أساس من الوثائق، وهذه الوثائق تنقسم الى آثار أو مخلفات خطية أو روايات أو نقوش.. الخ لهذا يجب أن تكون الخطوة الأولى في المنهج التاريخي هي خطوة البحث عن الوثائق والخطأ الأكبر الذي يقع فيه المؤرخون، لما ينشأ دائما عن كونهم لا تتوفر لديهم كل الوثائق المتعلقة بالحالات موضوع الدرس. ولم ينهض التاريخ نهضته الحقيقة، الا بعد أن هيأت المكتبات والمتاحف ودور المحفوظات التي تضم الأشتات المختلفة لموضوع واحد في مكان واحد ميسرة بهذا للمؤرخ أن يقوم بعمله.

فما المقصود بالوثائق وما هي أنواعها، وكيفية تحليلها ونقدها، وتقيميها كأدلة عملية للتجريب والتحليل والتركيب للوقائع والأحداث الماضية.

أ- **معنى الوثائق:** الوثائق كلمة أوسع من النص المكتوب حيث تشمل المصادر والأدلة والشواهد التاريخية أصلية (أولية) أو ثانوية وتكميلية مكتوبة ورسمية وغير رسمية، وأدلة ميتة وجامدة، وأدلة حية، وأدلة مادية أو غير مادية، والتي تتضمن تسجيل الحوادث ووقائع تاريخية أو بعض أجزائها وعناصرها.

- **أنواع الوثائق التاريخية : أنواع الوثائق التاريخية نقسمها الى وثائق (مصادر) أصلية أو أولية و مصادر غير أصلية أو مشتقة :** قد تكون الوثائق الأصلية آثار و مخلفات مادية مباشرة في صورة مباني و طرق و جسور و نقود و أدوات و بقايا انسانية وقد تكون تقارير كتبها شهود أو مذكرات شخصية أو نصوص القوانين و أحكام قضائية و نسخ و عقود و معاهدات و أوامر و توجيهات ووسائل رسمية ويسمى هذا النوع من الوثائق بالمصادر ، أما الوثائق التاريخية المشتقة وغير الأصلية فهي تلك الوثائق التاريخية المشتقة والمقتبسة من الأصل التاريخي ، وقد تكون من الدرجة الأولى ، أو الثانية أو الثالثة أو الرابعة وفقا لدرجة قربها أو بعدها من المصدر الأصلي و تبعا لعدد المراجع الرابطة بينها و بين المصدر أو الوثيقة الأصلية ، مثل الدراسات التاريخية القيمة بأنواعها المختلفة كتب مقالات ... .
- **أنواع الوثائق التاريخية على أساس تقسيمها الى وثائق و آثار مكتوبة وغير مكتوبة :**

الوثائق والاثار والأشياء المصنوعة غير المكتوبة وغير المطبوعة تتمثل في الأهرامات، المعابد، الأبنية والأنهار والمخططات المختلفة للمدن والتي تركها الانسان الماضي، أما الوثائق التاريخية المكتوبة والمطبوعة فهي كل ما خلفه الانسان الماضي من مدونات على الفخار ونقوش على الحجر والمعادن أو على الورق بإضافة السجلات الصوتية أما النوع الأول فيسير، لا يؤدي كثيرا الى الأخطاء اللهم الا من حيث بيان صحة نسبته التاريخية، وذلك لأنه أثر مادي.

أما في حالة النوع الثاني وهي الآثار الكتابية فالأمر عسير لأنها عبارة عن آثار متخلفة عن نفسية الانسان عن حادث من الأحداث، والانسان بطبعه حر متغير كثير التأثر يخضع لعوامل عدة ويتأثر بها فضلا عن وجود دواعي عدة للتحريف أو التزييف أو الوقوع في الخطأ أو مجرد الوهم.

- **أنواع الوثائق حسب القائمة:**

وهنالك تقسيم آخر للوثائق التاريخية يقوم بعض أنواع هذه الوثائق دون أن يتبين أساس واحد لتنويعها ومن أهمها:

- السجلات والوثائق الرسمية مثل التشريعات وأحكام القضاء والعقود والمعاهدات ومحاضر الاجتماعات والجمعيات الرسمية للمؤسسات الدستورية والتقارير الرسمية المختلفة التي تركها الانسان الماضي.
- الشهادات الحية التي نطق بها شهود عيان عاصروا الأحداث والقضايا التاريخية محل الدراسة والبحث.
- المصادر الشخصية كالرسائل والمذكرات الشخصية التي يتركها الأشخاص التاريخيون.
- المذكرات والتراجم عن الأشخاص.
- الدراسات والبحوث الوصفية الماضية والتاريخية.
- الكتابات الأدبية والفنية والفلسفية الماضية.
- البقايا والآثار الأثرية والجيولوجية.
- الأعمال الفنية المتنوعة.

ج- نقد المادة التاريخية:

بعد أن جمع الباحث معلوماته واستطاع أن يحصر مادته العلمية، فلا بد له ان يتفحص تلك المادة بكل دقة لمعرفة ما هو صحيح، وما هو منتحل أو مزيف مما جمعه، كي يصل الى حكم تاريخي سليم لبحثه، وعليه لا بد أن يهتدي بالحكمة التالية " الشك طريق اليقين " وهذا يتطلب منه أن يخضع مادته التاريخية الى نقد صارم (تفحص وتحليل هذه الوثائق، تحليل علمي دقيق عن طريق استخدام كافة أنواع الاستدلالات، والتجريب للتأكد من مدى أصالة الوثيقة وصدقها) ، و قد تزداد الحاجة الى نقد المادة التاريخية ، كلما بعد الزمان بين واقعة معينة ووقت تسجيلها، و كلما زاد اعتماد الباحث عن المصادر الثانوية حيث احتمالات عدم الدقة.

وتعرف عملية التقييم والفحص والتحليل وذلك بأن نسأل أولا: هل الوثيقة صحيحة، أي كما كانت في الأصل؟ وإذا لم تكن كذلك فماذا عسى أن يكون

النص الصحيح؟ ثم تحقق العصر الذي تنسب اليه الوثيقة؟ و هذا ما يكون النقد الخارجي critique externe.

وعلينا بعد هذا كخطوة ثانية نسأل أولا: ما معنى هذا النص؟ ثانيا: هل آمن به صاحبه؟ ثالثا: هل كان محقا في ايمانه به وهو ما يعرف بالنقد الداخلي critique interneوبواسطة هذه المنهجين نستطيع أن نصل أولا الى تحديد دقيق لصحة الوثيقة التاريخية وهذا يتم بفضل النقد الخارجي، وثانيا الى فهم معنى الوثيقة، وهذا ما يقوم به النقد الباطني.

ونجاح هذه العملية يتطلب صفات خاصة في الباحث مثل: الحس التاريخي القوي، الذكاء اللماح، الادراك العميق، الثقافة الواسعة والمعرفة المتفوقة وكذا القدرة القوية على استعمال فروع العلوم الأخرى في تحليل ونقد الوثائق التاريخية مثل اللغة وعلم الكيمياء وعلم الأجناس، علم الخرائط علم النفس علم الجغرافيا، وكذا معارف الفنون والآداب ومعرفة اللغات القديمة والحديثة.

فما هو النقد الخارجي والنقد الداخلي

- **النقد الخارجي:** يستهدف التعرف على هوية وأصالة الوثيقة والتأكد من مدى صحتها وتحديد زمان ومكان شخصية المؤلف وترميم أصلها.
- **النقد الداخلي:** يتم عن طريق تحليل وتفسير النص التاريخي والمادة التاريخية، بواسطة اثبات مدى أمانة وصدق الكاتب ودقة معلوماته.

د- صياغة الفرضيات: أي مرحلة صياغة الفرضيات والقوانين المفسرة للحقيقة التاريخية. فالباحث التاريخي كغيره من الباحثين عليه أن يضع فرضا أو فرضيات تساعده في تحديد مسار اتجاهه، وبعد فحص المعلومات وتمحيصها فانه يمكن تعديل فرضيات البحث على ضوئها وبناء عليها يجري استخلاص الحقائق ووضع النتائج، علما بأن النقد الخارجي والداخلي المعلومات يكون بمثابة اختبار لفرضيات الدراسة و اثبات أو نفي لها.

فعادة ما تتعدد الفروض في الدراسات التاريخية على اعتبار أن معظم أحداث التاريخ لا يمكن تفسيرها بشكل موضوعي لسبب واحد وهو ان الاحداث التاريخية معقدة ومتداخلة ويصعب ربطها بسبب واحد.

د- تفسير النتائج: بعد أن ينتهي الباحث من متطلبات الخطوات السابقة يبدأ بتفسير النتائج التي توصل اليها تمهيدا لكتابة تقرير الباحث. ولا بد أن يكون التفسير منسجما مع التفكير المنطقي والابداعي، وأن يكون موضوعيا ووفق الأسلوب العلمي في البحث التاريخي.

وتتضمن عملية التركيب والتفسير المراحل التالية:

- تكوين صورة فكرة واضحة لكل حقيقة من الحقائق المتحصل عليها.
- تنظيم المعلومات والحقائق الجزئية والمتفرقة وتصنيفها وترتيبها على أسس ومعايير منطقية.
- ملء الثغرات التي تظهر بعد عملية التوصيف والتصنيف والترتيب لمعلومات.
- وتنتهي عملية التركيب التاريخي والتفسير، باستخراج وبناء النظريات والقوانين العلمية في الكشف على الحقائق العلمية.

و- كتابة تقرير الباحث: يأخذ نمطا متبعا في مناهج البحث، حيث يقوم الباحث بوصف المشكلة التي تطرق اليها في البحث مبرزا أهميتها ومحددا وإياها وموضحا للأهداف التي يرمي الوصول اليها. وتحديد المصطلحات التي يستخدمها في البحث، ثم يقوم بعدها بعرض الدراسات السابقة، والبحوث والكتابات النظرية التي أجريت في نفس الميدان بعد ذلك يعرض منهجه في البحث والأدوات التي توصل بها ذلك يعرض منهجه في البحث والأدوات التي توصل بها وصولا الى نتائجه، ثم عرضنا تفسيرا للنتائج ويختم بقائمة المراجع التي اعتمدها في بحثه، وبعضهم يذكر الملاحق التي تفيد في اغناء البحث، أو تبين جهود الباحث في الميدان.

ويتطلب عرض النتائج شكلا متماسكا بحيث يبدو البحث وحده متكاملا كل فصل يؤدي الفصل اللاحق ويعتمد على السابق في نسق جذاب متناسب مع

حجم فصوله فالكتابة العلمية ليست كالكتابة الأدبية، حيث يبتعد فيها الباحث عن الأسباب والوصف غير المبرر، ولذا فهو يكتب بسهولة وحيوية ومنطق دون انتهاك لقواعد البحث التاريخي وذلك عن طريق تنمية مهاراته في الخلق والابداع والنقد. فالبحث التاريخي كعمل **الفسيفساء** تراه في النهاية صورة رائعة ودقيقة للأحداث الماضية ·

خلاصة:

يتكون التاريخ من وقائع حدثت مرة واحدة وإلى الأبد، بينما يتكون العلم من حقائق ثابتة قابلة دائمة لأن تعود، وما ذلك إلى لأن التاريخ يقوم على زمان وأول خاصية من خصائص الزمن عدم قابلية الإعادة (irréversibilité)لأن الصفة الرئيسية للزمان هي الاتجاه والاتجاه يعني السير قدما دون تراجع او تخلف او تكرار.

ومهمة علم التاريخ أن يقوم بوظيفة مضادة لفعل التاريخ ألا وهي أن يحاول ان يسترد ما كان في الزمان لا يتحقق فعليا في مجرى الأحداث فهذا ما ليس في وسع أي كائن، وأما مهمة علم التاريخ فهي أن يحاول ان يستعيد في الذهن وبطريقة عكسية صرفه ما جرت عليه أحداث التاريخ في مجرى الزمان محاولا ان يتصور مجرى هذه الاحداث وكأنه يجري في اضطراد موجه (نحيا تجارب الماضي).

ذلك أنه ما كان لا يمكن أن يستعاد بحال يمكن أن يستعاد نظريا بنوع من التركيب ابتداء مما خلفه من وقائع يعمل الذهن فيها أحيانا و الخيال المبتدع أحيانا أخرى على أساس من الوجدان هو ما يسميه " أشنجار باسم " (physionomique)فهذا **التوسم** تكون الصورة الماضية على وجه متيسر ، وقيمة هذا التوسم، تتعلق من ناحية بقدرة المؤرخ التوسم و مقدرته على النفوذ وراء الآثار في اكتشاف الصورة الكلية المستقلة التي تعبر عنها هذه الظواهر المتناثرة أو الآثار المتباعدة ، هذه المسألة لا تتعلق بالعلم في شيء ، إنما هي نوع من الهبة الطبيعية التي لا تتوفر إلا للممتازين فكيف لنا اذن أن نبحث فيها ، و لكن هذه الهبة لا تستطيع أن تكون بنتائج صحيحة إلا بالاعتماد على

الآثار المختلفة عن الاحداث التاريخية و من هنا كان لهذه الآثار التي يسمونها بالوثائق أكبر قيمة في الدراسة التاريخية .

المحاضرة الثالثة

المنهج الجدلي (الدياليكتيكي)

تصميم المحاضرة.

أولا: مفهوم المنهج الجدلي

(الإطار التأصيلي للمنهج الجدلي)

1. تعريف وخصائص المنهج الجدلي.

أ- تعريف المنهج الجدلي.

ب- خصائص المنهج الجدلي.

2. تطور المنهج الجدلي

أ- بدايات المنهج الجدلي (في الحضارات القديمة).

ب-الدياليكتيك ومنطق أرسطو.

ج- الجدلية المثالية والجدلية المادية.

3. قوانين الجدل

أ- قانون إمكان تحول التغيرات الكمية إلى تغيرات كيفية.

ب- قانون وحدة المتناقضات.

ج- قانون نفي المنفي

ثانيا: تطبيق المنهج الجدلي في العلوم القانونية:

1- كيفية تطبيق المنهج الجدلي.

2- مكانة تطبيق المنهج الجدلي.

مقدمة:

هو المنهج الوحيد الذي يوافق النظرة العلمية إلى العالم، فالجدلية تنظر إلى الأشياء والمعاني في ترابطها بعضها بالبعض وما يقم بينها من علاقة متبادلة، وتأثير كل منها في الآخر، وما ينتج عن ذلك من تغيير، كما تنظر إليها عند ولادتها ونموها وانحطاطها وهنا لابد من أن نؤكد بأن هذا لا يعني أن الجدلية لا تقبل أي سكون أو فصل بين مختلف جوانب الواقع بل هي ترى في السكون جانبا نسبيا من الواقع بينما الحركة مطلقة.

فما هو دور هذا المنهج؟ ما هي أسسه؟

وما دوره وأهمية تطبيقه في العلوم القانونية؟

أولا: مفهوم المنهج الجدلي

"الديالكتيكي"

1- تعريف وخصائص المنهج الجدلي.

أ- تعريف المنهج الجدلي:

قبل أن نستعرض تعريف المنهج الجدلي في الاصطلاحي سنحاول تعريفه في اللغة.

- **تعريف الجدل لغة:** جدل وجدال بمعنى اشتدت خصومته، خاصمه، ناقشه.
- كما يعني فن الحوار والمناقشة لقوله تعالى "وجادلهم بالتي هي أحسن" فهي فن المناظرة والمعارضة. والجدلية هي كلمة مشتقة من الكلمة اليونانية dialegien "ديالكتيك" والتي تعبر عن طرح الأفكار المتناقضة ومنها الكلمة الفرنسية le dialogue أي الحوار.

ويقال لا تجادل قارونا (المعاند) بل جادل هارونا (المعلم والمتعلم)

قال علي: "ما جادلت عالما إلا غلبته وما جادلت جاهلا إلا غلبني"

ويقال جادل الرأي والرؤى فإنها ولودة.

وكان الإنسان أكثر شي جدلا

- **التعريف الاصطلاحي:**

كان الجدل يعني فن إدارة الحوار والمناقشة من خلال المتناقضات الموجودة في حديث الخصم، والجدل أيضا طريقة لأسئلة والأجوبة، واستدلال الحقائق من الأسئلة والأجوبة أما في الوقت الحالي الجدلية تعتبر علم فلسفي حول القوانين الأكثر عمومية تعتبر أساس التفكير والدراسة العلمية للظواهر الطبيعية والفكرية.

الجدل هو منهج المعرفة العلمية: "فهو يدرس الأشياء والظواهر في تناقضها وتفاعلها المتبادل " في قاموس **محمد عاطف غيث.**

يشير مصطلح الجدل إلى" البحث عن الحقيقة عن طرفي المناقشة" وهو عن**د لنين** "دراسة التناقض في صميم الأشياء" واستخدمه **هيغل** للإشارة إلى العمليات التي يمكن عن طريقها حل التناقضات إذا ما دخلت في نسق أشمل... حيث يربط هيجل الفكر الفردي والتاريخ العالمي معا في نمط محدد.. القضية، ونقيضها... التأليف بين النقيضين.

"فهو عبارة عن طريقة في التفكير وفي البحث العلمي التي تدرس العلاقات المتبادلة في التأثير ما بين الظواهر المختلفة"

- هو استدلال يعتمد المتناقضات وتفاوت الأفكار ليصل من بعد إلى عملية تركيبية. إن الجدل القائم حول قضية واستخدمه أيضا كنمط في دراسة التناقضات التي تنشأ عن تطبيق مبادئ المعرفة الواقعية خارج نطاق الخبرة.
- في **نهاية التعريف:**

المنهج الجدلي يبحث في التغيرات التي تحدث للظاهرة، ليس باختيار فرض نظري معين بل يدرس بالتركيز على لبها تفكيك الظاهرة، مكوناتها تناقضاته،ا وإمكانية وجود صراع في مكوناتها.

يعني الحوار والفن في اختيار الدلائل والبراهين التي تؤدي إلى الحقيقة التي لا يمكن الكشف عنها إلا عن طريق الكشف عن التناقضات وتقييدها ...

ب-**خصائص المنهج الجدلي:**

إن المنهج الجدلي "الديالكتيكي" يقوم على أساس أن كل الأشياء والظواهر والعمليات والحقائق الطبيعية والإنسانية والاقتصادية والسياسية في العالم هي دائما في حالات ترابط وتشابك وتداخل مستمر، وهي دائما في حالات تتناقض وصراع وتفاعل داخلي قوي ومحرك ودافع وباحث على الحركة والتغير والتطور والارتقاء والتقدم من شكل إلى شكل ومن حالة إلى حالة ومن صورة إلى صورة جديدة أخرى...

وهكذا ونتيجة للتناقض والتضاد والصراع الداخلي بين عناصر الأشياء الداخلية، توجد الظواهر والحقائق.

- وهذا ما يميز هذا المنهج عن المنهج التجريبي الذي يدرس الظاهرة من الخارج فهو يدرس التطورات والتغيرات والتناقضات في جوهر الأشياء.
- وبذلك فإن الديالكتيك هو منهج علمي موضوعي، عام وشامل في كشف وتحليل وتفسير حقائق الأشياء والظواهر وخاصة تلك التي تقوم في المجتمع، ذلك أن المنهج الديالكتيكي يبدو أكثر علمية وموضوعية في العلوم الاجتماعية منه في العلوم الطبيعية. باعتبار أن المجتمع المعاصر، وخاصة المجتمع الرأسمالي قد وفر محيطا غنيا للبحث والدراسة سواء تحت مفهوم ليبرالي أم تحت مفهوم اشتراكي وما بين كل المفهومين استطاع أن يتطور

مفهوم الجدلية في وجهين متوازيين جاء أحدهما كرد فعل لآخر بل من طبيعة وأسلوب النقد الموجه من الواحد لآخر.

*فهو عام وشامل لأنه يستعمل في كل العلوم سواء كانت طبيعية وإنسانية، وموضوعي لأنه يقوم على ضوابط وقواعد للوصول إلى قوانين تفرض نفسها على العقل وعلمي لأن هدفه الحصول على قوانين.

2- **تطور المنهج الجدلي "تكوينه":**

يعد المنهج الجدلي منهجا قديم النشأة كفكرة، ولكن صياغة قواعده وضوابطه لم يظهر إلا حديثا المنهج الجدلي قديم في فلسفته وأسسه وفرضياته، حديثا في اكتمال وإتمام صياغته وبنائه كمنهج علمي للبحث والدراسة والتحليل والتفسير والتركيب والتأليف بطريقة علمية ويعد هيجل هو من كشف عن قوانين الديالكتيك.

***اقليدس والديالكتيك (530-470 ق م)**

ظهر المنهج الجدلي على يد الفيلسوف اليوناني هيروقليطساو (اقليدس) عندما أعلن أن كل شيء يتحرك، يجري، ويقول عندما أدخل للنهر مرة ثانية واضع قدمي في نفس الموضع الأول سألمس ماء جديدا مختلفا ومغايرا للماء الأول.

***الديالكتيك ومنطق أرسطو**

الشيء موضوع البحث، يختلف عن كل شيء في العالم وكل شيء في العالم له خصائص تميزه تماما (قانون التماثل) la loi d' identité أن "ا" موضوع البحث لا يكون الا "ا"ولا يمكن أن يختلط بشيء آخر " ب" مثلا (قانون التناقض)

أما القانون الثالث فيقرر انه لا يوجد بين"ا" و "ب" مراحل وسطى أو مرحلة وسطى. (قانون استبعاد المراحل الوسطى).

فالتناقض كان مستجدا، وكانت موضوعات العالم تدرس كل منها على حدة، كما لو كانت متصلة بطريقة جامدة، ولكن أمام تطور المعرفة الذي أوضح أن الإشكال الشديدة التعقيد تنتج عن أشكال أبسط أو ليست إلا نهاية تطور طويل، خاصة إثر ظهور نظرية " دارون" حيث ظهرت الحاجة إلى منطق جديد لأن مبادئ أرسطو الجامدة كانت عاجزة عن التعبير عن هذه الظواهر.

هذا المنهج الجديد تبلور على يد هيغل ثم ماركس وإنجلز ثم الماركسيين من بعدهم.

ب-ظهور الجدلية المثالية والجدلية المادية التاريخية

***الجدلية المثالية:**

صاغ هذه النظرية هيغل في كتابه "ظاهريات الروح"، وأعلن فيه تفوق الروح على العالم المادي.

فالكون المادي ماهو إلا ثمرة لفكرة أو تجلى لفكرة أزلية لذلك فهي جدلية روحية.

يبدأ هيجل من الفكر وتأثيره في تطور البشر "فلسفة التاريخ". فالحياة وتطورها ليست سوى نتاج لحركة الفكرة الشاملة، فالواقع يعتمد عليها لأنها خالقة وصانعة.

فنبدأ من الفكر لنسير منه إلى الطبيعة وهذا ما يثبته التاريخ في تطور الحضارات، منذ الحضارة الصينية والهندية..... تطور الفكر أدى إلى تطور الواقع، وهكذا فإن العالم يتطور عن طريق الفكرة ونقيضها والتركيب منها.

وحيث أن التطور غير محدود، فإن معيار المعرفة والفهم غير محدود أيضا. وبالتالي تطور البشر والطبيعة والنشاط الإنساني..... غير محدود. وهو يتطور من الأشكال الدنيا إلى الأشكال العليا.

نقد: تلقى نقدا لاذعا من " فيورباخ" حيث نادى بضرورة اتصافها بالمادية، حيث أن الطبيعة تؤثر في الفكر أيضا ويرى العامل مادي أي لا وجود شيء خارج الوجود الفزيائي ولا يوجد شيء أي شيء خارج المادة، وأن الطبيعة والمجتمع والأفكار في تطور مستمر وأن أسباب هذا التطور ناتجة عن حركيتها الذاتية وليس بفعل أي قوة خارجة عن قوة الطبيعة أما النقد الآخر الذي وجه لهيجل أنه دائما يرى التطور يكون من الأشكال الدنيا إلى الأشكال العليا،

لكنه لم يشر إلى أن التطور وقد يكون للأسفل مثل التفكير السلبي..... تطور التاريخي لبعض الدول إلى السقوط في الحروب ..... في التخلف...

***الجدلية المادية التاريخية:**

إذا كان فيورباخ هو الذي انتقد فكر هيجل المثالي، إلا أن كارل ماركس هو من أسس للجدلية المادية التاريخية.

فالوجود المادي الاجتماعي هو الذي يحدد الوعي الاجتماعي ويرسم إطاره "الواقع (الطبيعة التي تغير الواقع) وتلعب علاقات الإنتاج دورا حاسما في حركة المجتمع وتطوره، فالحياة الاقتصادية تحقق الصيرورة بأوقاته الثلاث (قضية– نقيض– المركب منها)

فحسب "كارل ماركس" أن حركة الفكر ما هي سوى انعكاس للحركة الواقعية منقولة إلى دماغ الإنسان في شكل أفكار، فالجدل عند هيجل يسير على رأسه ويكفي إعادته على قدميه لترى له شكلا مقبولا.

ويمكن الإشارة إلى أن كارل ماركس وهيجل يتفقان:

-رفض منهج السكون والهوية المجردة، النظرة المحدودة الصيغة، النظرة وحيدة الجانب.

فهما يختلفان في وجهة النظر وليس المنهج، فهيجل يرى أن الفكر هو الشرط الأساسي وهو المبدأ الأول للكون فبدأ من الفكر لنسير منه إلى الطبيعة، في حين ماركس يرى أن الطبيعة هي الأساس وهي الشرط المنطقي لوجود الفكر والحياة الروحية بأسرها.

3-**قوانين الجدل:**

ويجب أن يكون مفهوما أن هذه القوانين متصلة ببعضها اتصالا وثيقا إذ ما هي إلا أوجه فكرة واحدة وهي لا تفصل على هذا النحو إلا للإيضاح.

1-قانون وحدة المتناقضات la loi de l'unité des contraires

إن أي ظاهرة أو أي نظام يحتوي على جانبين أو وجهين يناقض كل منهما الآخر ويضاده دائما، بحيث هذا الشيء لا يوجد بدون هذين الجانبين المتقابلين، فلا يمكن استبعاد أحدهما والإبقاء على الآخر.

كل شيء يمكن أن تفحصه للملاحظة هو وحدة لعناصر تدفعه لكي يتحول إلى شيء آخر جديد. وعن هذا الصراع تنشأ حركة (أي داخل الشيء) تكون في بدايتها ثم تتطور وتتغير. فعملية التطور التي أدت إلى ظهور الحياة على الأرض ما هي إلا نتيجة لوحدة المتناقضات تلك ففي عصر معين لم يكن النظام الشمسي سوى كتلة من الغاز المشتعل وتحت تأثير عملية متناقضة، التبريد والتكثيف نشأت الظروف الملائمة لظهور الحياة، وكذلك الحال بالنسبة للقوانين الاجتماعية فهذه القوانين في رأي الماركسين ما هي إلا نتاج الصراع بين القوى المنتجة وشروط الإنتاج.

مثال المجتمع الدولي فتخلله علاقات تنافر بين الدول وعلاقات تعاون

-الإنسان خلق بطبيعة الخير والشر روح ومادة.

كل نواة مشحونة بشحنة موجبة وسالبة.

2-قانون تحول التغيرات الكمية إلى تغيرات نوعية (la loi de la transformation la quantité en qualité

تتصارع أجزاء الظاهرة فيما بينها فتبدأ الظاهرة في التغير من الناحية الكمية أو حتى الشكلية، وحينما يصل التغير الكمي إلى ذروته تتغير الظاهرة نوعيا ولا تتحمل هذا التغير الكمي على الوضع السابق أي لا يستطيع استيعابه ولا تستطيع التكيف معه إلا بوضع جديد هو الظاهرة الجديدة المفرزة.

يبين هذا القانون كيفية تعرض الأشياء والظواهر للتحولات كمية بصورة تدريجية ومنسجمة إلى أن تبلغ معيارا معنيا، لتحدث نتيجة ذلك تحولات نوعية في طبيعة الأشياء إلى طبيعة جديدة، تحمل بعض عناصر الظاهرة القديمة (مثل الحجم، المقدار، النطاق، العدد، السرعة، القوة ، اللون....)

ومثال ذلك تغير درجة الحرارة كميا الذي يطرأ مثلا على الماء فإذا استمر انخفاض درجة الحرارة (وهو تغير كمي) يطرأ على الماء، فانه عندما يصل إلى درجة حاسمة يتحول الماء إلى ثلج تغيرا كيفيا مفاجئا.

-حياة الإنسان تبدأ من خلية انقسام

- ذرات وجزئيات تفاعلها يؤدي طبيعة جديدة....

- مياه البحار -تتجزء تؤدي إلى سقوط الأمطار تعود لانهار وتعود للبحار.

– الكيمياء كهرباء مغناطيس ويستفاد منها دراسة ظواهر أخرى مشابهة.

3– قانون نفي النفي (نقض النقيض)

La loi de la négation de la négation

حين يصل التناقض ذروته داخل الشيء أو النظام إلى درجة لا يمكن معها استمراره بنفس الطبيعة، يترتب عليه تآلف أو توفيق بين العناصر المتضادة المتناقضة يؤدي إلى نظام جديد يتخلص من شوائب وعيوب النظام السابق ويترتب على صراع متناقضات وجود نظم جديدة تتلخص من هذا الصراع وبتطور المجتمع من مرحلة مختلفة إلى مرحلة أكثر تقدما.

وسبق أن ذكرنا من أهم الانتقادات الموجهة للجدليين أنهم يرون أن التطور هو عملية صاعدة ارتقاء من الأسفل إلى الأعلى من البسيط إلى المعقد، رغم أن الواقع يثبت أن طبيعة الشيء أو النظام قد يتغير إلى الاسوء، مثل المجتمع حيث يظم عدة فئات وعدة أجناس متناقضة قد تطرأ عليها تغيرات معينة كالثورات فيتغير النظام، ولكن ليس بالضرورة للأحسن كما حدث في الربيع العربي للدول التي وقع بينها ليبيا وسوريا نموذج للتغير الاسوء.

مع الإشارة أن الصورة الجديدة تدخل في صراع جديد مع نقيض جديد.

La these et antithese synthese.

لقد طبقت النظرية الماركسية المنهج الجديد للتدليل على النقائض الموجودة في النظام الرأسمالي والذي من شأنه القضاء عليه وإقامة النظم الاشتراكي والشيوعي (بدلا منه).

ثالثا: تطبيق المنهج الجدلي:

يعد المنهج الجدلي من بين مناهج البحث العلمي المعروفة والمطبقة في مجال العلوم الاجتماعية بصفة عامة، والعلوم القانونية بصفة خاصة، ويضطلع بدور كبير وحيوي في

اكتشاف وتفسير النظريات والقوانين العلمية والتبوء بها في مجال دراسة وبحث الظواهر والأشياء والأمور والحقائق الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية.

1- كيفية تطبيق المنهج الجدلي في مجال العلوم القانونية:

من أشهر تطبيقات المنهج الجدلي في ميدان العلوم القانونية نظرية الدولة القديمة عند هيغل التي كانت نتيجة جدلية لتصارع القوى الاجتماعية والفكرية الحية لدى الأفراد والجماعات الصغيرة في تطور مستمر إلى أن وصل الحد النهائي وهو الدولة القومية.

استنباط مبدأ المركزية الديمقراطية نتيجة الصراع وتضاد وتفاعل كل من النظام المركزي والسلطة الرئاسية ونظام اللامركزية والديمقراطية الإدارية.

دراسة أصل القانون حيث ظهرت المدارس الشكلية، والمدارس الموضوعية والمدارس المختلطة.. كما تم دراستها في مقياس فلسفة القانون.

ويقوم المنهج الجدلي كذلك بدور فعال في تأصيل وتفسير التغير الاجتماعي وأثرها على النظام القانوني في الدولة والمجتمع تفسيرا وتأصيلا.

كما لعب المنهج الجدلي دورا علميا في تفسير نشأة وتطور الدولة.

كما استخدم كارل ماركس كما هو معروف المنهج الجدلي في الكشف وتفسير ظاهرة الثورة علميا وظهور دولة البروليتاريا. والتفسير المادي والاقتصادي للتاريخ، وفي الكشف عن ظاهرة القانون في المجتمع من حيث أصله وأهدافه ووظائفه في المجتمع والدولة.

اعتبر البعض أن الدولة الحديثة هي نتيجة صراع قوتين على حكم المجتمع الأوروبي في القرون الوسطى وهما الكنيسة والحاكم.

ذهب بعض المفكرين إلى التكهن بوضع مستقبلي للدولة، نتيجة صراع بين الشركات متعددة الجنسيات والقوى الاقتصادية التي أفرزتها العولمة قد يفرز نظام جديد، ربما يكون في شكل تكتلات سياسية واقتصادية كالاتحاد الأوروبي... إلخ.

2- مكانة المنهج الجدلي في العلوم القانونية:

يعد من أصح المناهج للدراسات والبحوث العلمية الاجتماعية والإنسانية باعتبارها ظواهر معقدة ومتشابكة ومترابطة متحركة ومتطورة إلا الأمام باستمرار فهو المنهج الوحيد القادر على الكشف والتفسير للعلاقات والروابط والتفاعلات الداخلية، وطبيعة القوى الدافعة والمحركة لهذه الظواهر، وكيفية التحكم في توجيه وقيادة مسار تطور وتقدم هذه الظواهر وكيفية التنبؤ بالنتائج والنهايات الجديدة.

هذا فضلا عن القيمة الفكرية لهذا المنهج والمنبثقة من الفلسفة القائمة على الاختلاف والتضاد والتصارع بين الأفكار والحقائق والأشياء والمؤدي إلى ظهور الحقيقة في نهاية الأمر.

المحاضرة الرابعة

المنهج التجريبي

قائمة المراجع:

- فاضلي ادريس، مدخل الى المنهجية وفلسفة القانون، ط**5**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، **2014**
- رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية الجزائر، **2006**.
- موريس انجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية (تدريبات عملية)، ترجمة بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، سعيد سجون، دار القصبة للنشر، الجزائر، **2004**.
- اليامين بن ستيرة، مناهج البحث العلمي، سلسة محاضرات ألقيت على طلبة السنة الأولى حقوق، جامعة محمد لمين دباغين-سطيف **2** -، كلية الحقوق والعلوم السياسية، **2019-2020**.
- عبد الباسط حسن، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة للطباعة والنشر، **1998**.

تصميم المحاضرة:

- **الفرع الأول: مفهوم المنهج التجريبي.**
  أولا: تعريف ومميزات المنهج التجريبي.
  ثانيا: مقومات المنهج التجريبي.
- **الفرع الثاني: مكانة المنهج التجريبي في العلوم القانونية.**
  اولا: تطبيق المنهج التجريبي في العلوم القانونية.
  ثانيا: تقدير قيمة المنهج التجريبي في العلوم القانونية.

مقدمة:

منذ ظهور الانسان تميز بسعيه الى معرفة الطبيعة، وأصبح من السمات الانسانية التجريب واختبار المواد، مثل حجر الصوان لتوليد النار. ولابد من أن الوصول الى هذه النتيجة سبقته خبرات متراكمة من ملاحظات على أنواع الأحجار.

وعند اليونان، استعمله سقراط ومن قبله عرفت نظريات كأصل الكون وطبيعة المادة ...، فكان أبرزهم ديمقراطيس وهو أول من طرح فكرة أن الطبيعة تتألف من ذرات، وهو أول من نادى بأن المعرفة يجب أن تكون يقينية ومجربة على نحو مطلق.

لكن ظل الاتجاه العام هو الاتجاه العقلي، وبقيت التجربة من خصائص اصحاب الحرف والصناعات وأحيانا الأطباء مثل أبو قراط، الذي أثر في مسيرة المنهج التجريبي حيث قام بكسر بيض الدجاج لمعرفة مراحل تطور الجنين.

أما عند المسلمين، فقد تطور المنهج عندهم وكان أشهرهم جابر بن حيان، والحسن بن الهيثم في البصريات.

و عند الغرب فكانت دراسات روجر بيكن (**1213-1294**) شديدة الاهتمام بالمنهج التجريبي خصوصا في المحركات الآلية، البارود، السفن...، لكنه بدأ يتخذ شكل نظرية فلسفية ايجابية قائمة على أساس متين، منافسة للمذهب العقلي كان في مذهب فرنسيس بيكن (**1561-1652**) حيث يعد مؤسس المادية الجديدة و العلم التجريبي، و واضع أسس الاستقراء العلمي أو ما يعرف النزعة التجربانية ، التي تعرف منعرجا هاما في تاريخ العلم .

الفرع الأول : مفهوم المنهج التجريبي

يعد المنهج التجريبي من أقرب المناهج الى الطريقة العلمية الصحيحة والموضوعية واليقينية في البحث عن الحقيقة، واكتشافها وتفسيرها والتنبؤ بها، وهناك عدة محاولات لتعريف هذا المنهج. ما هو هذا المنهج، وما هي خصائصه ومميزاته؟

أولا: تعريف المنهج التجريبي ومميزاته.

1-تعريف المنهج التجريبي

يهدف المنهج التجريبي الى اقامة العلاقة التي تربط السبب بالنتيجة بين الظواهر والمتغيرات، ولإقامة العلاقة بين السبب والنتيجة فإننا نقوم بإجراء التجربة التي يتم من خلالها معالجة متغير أو أكثر بتغير محتواه عدة مرات، أو يسمى هذا المتغير بالمتغير المستقل. هذه العملية تسمح بدراسة أثار المغير المستقل في المتغير الذي يتلقى تأثيره الذي يسمى بالمتغير التابع، و بالتالي يمكن تعريف المنهج التجريبي كالآتي : " هو محاولة لضبط كل العوامل الأساسية المؤثرة في المتغير أو المتغيرات التابعة في التجربة ما عدا عاملا واحدا يتحكم فيه الباحث و يغيره على نحو معين بقصد تحديد و قياس تأثيره على المتغير أو المتغيرات التابعة " . **أو** "هو تغير متعمد **ومضبوط** للشروط المحددة لواقعة معينة وملاحظة التغيرات الناتجة في هذه الواقعة ذاتها وتفسيرها".

ولعل أبسط مثال بالنسبة للطالب: ما كان يقوم بتجربته طيلة سنوات الدراسة حول مدى تأثير الضوء على نمو النباتات في درس شروط نمو النبات حيث يقوم في كل مرة بالتحكم في المتغيرات المتمثلة في الماء ونوعية التربة، أنواع النبات، الهواء، ويقوم بالتحكم في الضوء باعتباره متغير مستقل. حيث

نقوم بالتجربة مع إناءين، بعد التحكم في المتغيرات. إناء يتعرض للضوء وإناء يتم تغطيته. لنصل الى أن الضوء ضروري في حياة النبات.

2- مميزات المنهج التجريبي

- يعد أقرب المناهج الى الطريقة العلمية، نظرا الى مصداقية النتائج وقابليتها للتكرار، مما دعا البعض الى القول بأن العلم الذي لا يستعمل التجريب ليس بعلم (وهو رأي متطرف).
- منهج علمي خارجي (التجربة خارجة من العقل).
- منهج موضوعي لأن النتائج تفرض نفسها على العقل حتى وان تعارضت مع رغبات الباحث.
- القدرة على دعم العلاقات السببية (التفسير / التنبؤ / التحكم).
- تعد العلوم الطبيعية المجال الخصب للمنهج التجريبي.

ثانيا : مقومات المنهج التجريبي

يقوم المنهج التجريبي على الاسس التالية

1-الملاحظة: تنقسم الملاحظة الى قسمين

أ- **الملاحظة البسيطة:** وهي الانتباه العفوي الى حادثة أو ظاهرة ما دون قصد أو اصرار، وقد كان لها الفضل في اكتشاف بعض القوانين مثل قانون الجاذبية، والكتلة لأرخميدس.

ب-**الملاحظة العلمية:** وهي تلك المشاهدة الحسية المقصودة والمنظمة والدقيقة للحوادث والظواهر بغية اكتشاف أسبابها وقوانينها ونظرياتها .[1]
حيث يتحكم الكاتب في المتغيرات ويلاحظ مدى تأثيرها على الظاهرة.
وتتمحور شروطها كالتالي:

- جمع المعلومات الكافية عن الظاهرة موضوع الملاحظة.
- أن يكون الملاحظ مؤهلا علميا وملما بالجوانب النظرية للموضوع.
- تحديد أهداف التجربة
- أن تكون كاملة وشاملة مع التركيز على الجوهر دون الأمور العارضة.
- استخدام الوسائل العلمية والأجهزة اللازمة للملاحظة.
- أن تكون نزيهة وموضوعية.
- وضع وسيلة ملائمة لتسجيل النتائج (مخطط للملاحظة)

كما تقسم الملاحظة حسب دور الباحث في الظاهرة.

أ- **الملاحظة بالمشاركة:** حيث يتخذ الباحث دورا ايجابيا في حدوث الظاهرة حيث يشارك في حدوثها مثل: مشاركة المساجين حياتهم.

ب-الملاحظة غير المشاركة: يتخذ الباحث موقفا حياديا.

2-الفرضيات:

هي تفسير مؤقت للظاهرة لا تزال بمعزل عن امتحانها بالتجربة، حتى إذا امتحنت في الواقع أصبحت إما فرضا زائفا يجب العدول عنه، وإما قانونا يفسر مجرى الظواهر.

يجب أن تصاغ في **عبارة تقريرية** كأن نقول: توجد فروق حقيقية في التحصيل العلمي بين الطلبة الذين يستخدمون الاعلام الآلي والطلبة الذين لا يستخدمونه. أو صياغة صفرية: لا أثر لاستخدام الاعلام الآلي في التحصيل العلمي. الفرضية الجديدة هي التي تحتوي على المتغيرين والعلاقة بينهما.

2-التجريب:

بعد صياغة الفرضيات يأتي الباحث الى تقسيم هذه الفرضيات من حيث كونها صحيحة أم خاطئة، وطبقا لقواعد المنهج التجريبي يسلك الباحث المراحل التالية وذلك بعد أن:

- يستبعد الفرضيات الزائفة (التي تتعارض مع ما هو مسلم به العلم)

-يحاول الباحث اثبات صحة كل الفروض، والإطالة في التجربة تغيير الوسائل المستعملة في التجربة.

المرحلة الأولى: تصميم التجربة

يأتي تصميم التجربة عن طريق تحديد المتغيرات أو العوامل التي ينطوي عليها الموقف التجريبي وهذه العوامل هي:

- المتغير الحر (المستقل): المراد دراسة أثره
- المتغير التابع: وهو العامل الناتج عن المتغير الحر. فالمتغير الحر هو الذي يراد دراسة أثره في الظاهرة ويمكن تغييره مثال: البطالة تؤدي الى الانحراف، البطالة هو المتغير الحر (المستقل)، والانحراف هو المتغير التابع فهو العامل الذي يتبع العامل المستقل ويظهر كنتيجة حتمية له.

عوامل أخرى تؤثر في الظاهرة يجب ضبطها وعزل أثرها، فسوء التربية يعتبر عاملا آخر للانحراف، كما تعد العوامل الثقافية والتعليمية عواملا

للانحراف ... فالعزل يعتبر حجر الزاوية في الدراسات التجريبية. وتوجد عدة طرق لضبط هذه العوامل:

الطريقة الأولى: طريقة المجموعة الواحدة، حيث يستعمل الباحث مجموعة واحدة كمجوعة تجريبية وضابطة في نفس الوقت، اذ يدرس الباحث سلوكيات وخصائص المجموعة قبل ادخال المتغير الحر ويلاحظ ما طرأ عليها من تغيير.

مثال: يؤدي ممارسة نزلاء السجون للشعائر الدينية الى تعديل سلوكياتهم الى الأفضل. ادخال التعليم وتحفيظ القرآن على مجموعة من المساجين ودراسة تأثير العلم الشرعي على المسجونين. فتكون العينة ذاتها دراستها نفسيا وعقليا وسلوكيا، ثم ادخال المتغير المستقل وهو التعليم الشرعي.

الطريقة الثانية: طريقة المجموعتان، وهنا يختار الباحث مجموعتان يتميز أفرادها بنفس المميزات من حيث السن ودرجة الذكاء والمستوى الاجتماعي وغيرها من العوامل، ويدخل المتغير الحر على احدى المجوعتين وتسمى المجموعة التجريبية، ويطلق على المجموعة الثانية بالمجموعة الضابطة وهي التي لا يدخل عليها المتغير الحر، ثم يلاحظ مدى تأثير المتغير على المجوعة الأولى. مثال: تأثير السفريات العلمية على تكوين الأساتذة في الجامعة.

تتكون الدراسة بين مجموعتين من الأساتذة مع ضبط كل العوامل والمتغيرات، وملاحظة تأثير المتغير المستقل على تكوين الأساتذة.

أو الفرضية السابقة بأن تختار جماعتين من النزلاء يشتركان قدر الامكان في الحالة الاجتماعية العمر، والثقافة، ومدة العقوبة، ونوع الجريمة، وكلما زادت أوجه التماثل بين المجموعتين كان ذلك أدعى للتحقق من صحة الفرض، ثم تعرض احدى الجماعتين (التجريبية) الى البرامج الدينية ودروس الوعظ وتوفير سبيل أداء الصلاة لمدة كافية (ثلاث أشهر على الأقل) دون الجماعة

الضابطة، ثم نقيس اتجاهات الجماعتين نحو الاقدام على التوبة واعلان الندم على ما حدث بالأساليب الاحصائية.

- **الطريقة الثالثة:** أو طريقة المجموعة الدائرية، هي التي تكون فيها كلا المجموعتين تجريبية وضابطة في وقت واحد، بمعنى يدرس خصائص المجموعتين قبل ادخال المتغير الحر ثم يدخل المتغير الحر ويلاحظ ما دخل على المجموعتين أو عينتين تكون تجريبية أي قبل ادخال المتغير المستقل وضابطة بعد ادخالها بعد ادخالها.
- **المرحلة الثانية: تنفيذ التجربة**

بعد تصميم التجربة على الباحث أن ينفذ المخطط الذي وضعه بدقة ووفق مرحلة منطقية، وعليه ان يلاحظ بدقة النتائج ومدى تحقق الفرضيات.

الفرع الثاني: مكانة المنهج التجريبي في العلوم القانونية

اتجه جمهور الباحثين في حقل العلوم الانسانية والاجتماعية الى استخدام المنهج التجريبي، مع اسقاط بعض الفروق والخصائص التي تميز علما عن آخر ليبقى في النهاية ما هو مشترك في كل العلوم بغض النظر عن موضوعه مثل: التحليل، والتركيب، والتعميم والتنسيق والتصنيف والاحتمال، والاستقراء .... فكيف طبق علماء الاجتماع المنهج التجريبي، وما هي مكانته في هذه العلوم؟

أولا: تطبيق المنهج التجريبي في العلوم القانونية.

باعتبار أن العلوم القانونية هي جزء من العلوم الاجتماعية، والسلوكية على أساس ان الهدف هو تنظيم المجتمع من اجل تحقيق المصالح العامة المشتركة وتوفير الأمن.

فالعلوم القانونية تهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية من أجل تفسيرها والتنبؤ بها وضبطها وتطبق عليه مناهج البحث العلمي بنوع من التخصيص والتكييف

والملاءمة بالقدر اللازم لدواعي، ومتطلبات، وخصوصيات طبيعة العلوم القانونية

طبق المنهج التجريبي في العديد من الظواهر القانونية والادارية، مثل:

- الدراسات المتعلقة بظاهرة العلاقة القانونية بالحياة الاجتماعية.
- ظاهرة الجريمة وفلسفة التجريم والعقاب.
- دراسات حول خلق السياسات التشريعية والقضائية (موضوعيا واجرائيا)
- ترابط ظاهرة الادارة وكل من علم الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم النفس وعلم الانتروبيولوجيا، ظاهرة الحوافز، التخصص، القيادة الإدارية، الرقابة الادارية، تدرج السلطة ...ا لخ.

1- المنهج التجريبي ودوركايم والقانون:

استخدم دور كايم المنهج التجريبي في تفسير ظاهرة العلاقة بين القانون والروابط الاجتماعية وعملية التأثير المتبادل والمضطر في كتابة تقسيم العمل الاجتماعي **1893** وكذا مقالة المعنون "قانون التطور الجنائي" المنشور بدورية علم الاجتماع. وتوصل الى:

- حتمية حاجة الحياة الاجتماعية للقانون لتحقيق الأمن والسلام الاجتماعي.
- ان الجماعة بحاجة الى القانون الجنائي الرادع أكثر من حاجتها الى القانون المدني
- كل ما كان المجتمع بدائي كان القانون الجنائي صارما، وتقل الصرامة كلما كان المجتمع متقدم اجتماعيا وثقافيا وحضاريا وسياسيا واقتصادية.

2-المدارس الوضعية في العلوم الجنائية:

طبقت المدارس الوضعية الاجتماعية في العلوم الجنائية المنهج التجريبي في البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بظاهرة الجريمة من حيث

أسبابها ومظاهرها وعوامل الوقاية والعلاج منها وكذا في دراسة وبحث فلسفة التجريم والعقاب. مع حتمية التكامل بين العلوم الجنائية وعلم النفس الجنائي، وعلم الطب النفسي وعلم الوراثة...

3-المنهج التجريبي و لومبروزو :

درس الطبيب الإيطالي (لومبروزو) اشكالية تأثير التخلف العضوي أو الخلقي في تطور السلوك الاجرامي. حيث قام بإجراء فحوصات على بعض المجرمين الأحياء والأموات بهدف الوصول الى نتائج الفرق بين الانسان المجرم والانسان السوي. توصل (لومبروزو) الى أن المجرم انسان بدائي، يتميز بملامح خاصة توفرت فيه عند الوراثة وأنه مطبوع على الاجرام.

2-ماكس فيبر: العلاقة بين المجتمع الصناعي والنمط البيروقراطي والقانون

ثانيا: تقدير قيمة المنهج التجريبي في العلوم الاجتماعية والقانونية.

إن المنهج التجريبي يحمل بصمات علوم الطبيعة، حيث يعتبر هو منهجها النموذجي[8]. أما استعماله في العلوم الانسانية فهو محدود لأسباب متنوعة.

أولا، لأن ظواهر العلوم الانسانية لا تحتمل القياس دائما كما يطلبه تحليل النتائج التجريبية.

[8] - ان علوم الطبيعية أصل المنهج التجريبي، ولمدة طويلة لم يستخدم هذا المنهج الا لأهداف مادية، لأن الاعتقاد الذي كان سائدا هو أن هذا المنهج غير صالح للاهتمام بالإنسان، لكن وبفضل الطب في العلوم المرتبطة بهذا التخصص بدأ المنهج التجريبي يمتد تدريجيا الى دراسة الاحياء ثم الى دراسة الانسان بصفة خاصة. يعد الفيزيولوجي Claude Bernard (1913-1978) الذي قام بصياغة القواعد الأساسية في كتابه "مقدمة لدراسة الطب التجريبي" من وسع علم النفس بالاشتراك مع الفيزيولوجيا. هكذا ظهر الى الوجود أول مخبر علمي في علم النفس في ألمانيا سنة 1897، منذ ذلك الحين بدأ يؤذن أو يسمح بالتجربة على الانسان ولكن بتوفر شروط معينة (انظر موريس انجرس، ص104)

ثانيا، لأن موضوع الدراسة وهو في هذه الحالة الكائن البشري لا يمكن اجراء التجارب عليه اراديا عكس موضوع علوم الطبيعة، لهذا فان الأخلاقيات واحترام حقوق الأشخاص تتطلب رضا الشخص بالمشاركة في التجربة.

وأخيرا فان تعقيد بعض الظواهر الانسانية لا يمكن ارجاعه الى العلاقة البسيطة الرابطة بين السبب وأثره حيث صعوبة عزل المتغيرات في الظواهر السلوكية لأن هذه الأخيرة غير ملموسة، وقد لا يتاح لعقل الباحث تحديد كل متغيرات الظاهرة، مما يؤدي الى نتائج غير كاملة.

كما يعاب على المنهج التجريبي في العلوم الانسانية أن التجارب فيه تكون مصطنعة حيث يوجهها الباحث على النحو الذي يريده كما أن أفراد العينة الموضوعين تحت الملاحظة قد يصطنعون انطباعهم وسلوكهم مما يعطي للباحث نتائج خاطئة. كما أن بعض الاشكاليات قد تستغرق زمنا طويلا لإعداد التجربة مثل قياس درجة الوعي القومي لدى الطلاب قبل المرحلة الجامعية وبعد تخرجهم من الجامعة. بالإضافة الى متطلبات الانفاق على البحث التي تكون باهضه.

ولكن رغم ذلك يجب عدم المبالغة في طرح الصعوبات في استخدام هذا المنهج في العلوم الانسانية، فالملاحظة والتجربة هي من نوع خاص، أما مسألة عزل المتغيرات فهي مرهونة بقدرة الباحث ومهارته.

ولا بد التنويه الى أهمية هذا المنهج في العلوم القانونية خصوصا ميدان العلوم الجنائية والعلوم المساعدة لها. وأهم المواضيع التي أثارت اهتمام العديد من الفقهاء مسألة أسباب الجريمة أو العوامل التي تدفع الانسان لارتكاب الجريمة حيث حدد العلماء متغيرات هذه الظاهرة على النحو التالي:

- عوامل داخلية للإجرام: وهي الوراثة، التكوين الحضور ي، التكوين العقلي، التكوين الغريزي، الصفات والطبائع، الجنس، السن، الأمراض العقلية، الادمان على المخدرات.

- عوامل خارجية: وهي العوامل البيئية للمجرم، العوامل الطبيعية، العوامل الاجتماعية، العوامل الاقتصادية والثقافية، كل هذه العوامل تؤثر في الجريمة وتعتبر سببا لها، ولعل فشل (لومبروزو) رائد المدرسة الوضعية في تفسير ظاهرة الاجرام، هو اعتماده على متغير واحد، وهو الصفات الخلقية للمجرم، كما اشتملت نظريته على عيوب في المنهج المستخدم، لعدم تحديده للمتغيرات وعزلها، فانعكس سلبا على نتائج نظريته.

كما ساهم علم النفس القضائي، الذي يدرس نفسية الأشخاص الذين يساهمون في سير الدعوى العمومية كقضاة، والشهود والمدعى وغيرهم، وأثبت أن نفسية الشهود بصفة خاصة تؤدي في أحوال كثيرة الى صعوبة الاعتماد على الشهادة كوسيلة من وسائل الاثبات.

المحاضرة الخامسة ــالمناهج الفرعيةـ

المنـهج المقارن

المراجع:

- كريمة عبد الرحيم الطائي، أحمد محمد المومني، مصطفى عبد العزيز الطراونة، منهجية البحث العلمي في الشريعة والقانون، مجدلاوي للنشر والتوزيع عمان الأردن 2014
- صلاح طليس، المنهجية في دراسة القانون، منشورات زين الحقوقية، لبنان 2010
- عبد السلام الترمانيني، القانون المقارن والمناهج القانونية الكبرى المعاصرة، ط2، مطبعة جامعة الكويت , 1982
- رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلد ونية، الجزاز 2006
- حسين خريجة، تطور مناهج العلوم القانونية عبر العصور، دوان المطبوعات الجامعية، الجزاز 2009
- فتيحة حزام فلسفة ومناهج العلوم القانونية، المركز الأكاديمي للنشر، الاسكندرية 2019

تصميم المحاضرة:

الفرع الأول: الإطار التأصيلي للمنهج المقارن.

أولا: تعريف المنهج المقارن وتطوره التاريخي.

1- تعريف المنهج المقارن

2- التطور التاريخي للمنهج المقارن

ثانيا: شروط المقارنة، أنواعها، مراحلها

1- شروط المقارنة

2- أنواع المقارنة

3-مراحل المقارنة

الفرع الثاني: تطبيق المنهج المقارن في الدراسات القانونية.

أولا: أهمية المنهج المقارن في الدراسات القانونية وأهدافه.

1-أهمية المنهج المقارن في الدراسات القانونية.

2-أهداف المنهج المقارن في الدراسات القانونية.

ثانيا: تأثير المنهج القارن على الناحية الشكلية للبحث.

مقدمة:

تحل المقارنة في مجال العلوم القانونية خصوصا، وفي العلوم الاجتماعية والانسانية عموما محل التجربة. فاذا كانت العلوم الطبيعية تستخدم التجربة وتعتمد عليها في أبحاثها فان المقارنة هي البديل في مجال العلوم الاجتماعية والانسانية. ويصنف العالم الاجتماعي اميل دوركايم المنهج المقارن بأنه " نوع من التجريب غير المباشر "[9] فاذا كنا في العلوم الطبيعية نستطيع أن نتأكد من صدق الارتباطات السببية بين الظواهر عن طريق التجربة، فان هناك حالات كثيرة في مجال العلوم الاجتماعية والقانونية يصعب فيها اجراء تجارب مماثلة في وقتها لتضاهي العلوم الطبيعية. ومن ثم فان الطريقة التي أمامنا هي اجراء تجارب غير مباشرة وهي التي يسمح بها المنهج المقارن.

فما المقصود بالمنهج المقارن في العلوم القانونية، وما هي خطواته وشروطه وكيفية تطبيقه، هذا ما سيتم توضيحه في الفروع التالية:

---

[9] - فنجاح تطبيق قانون معين في بلد معين يدفع بالدول الأخرى بأن تحذو حذوها للقضاء على ظاهرة معينة. او دفع المجتمع للنجاح في قطاع معين مثل: الجزائر أخذت بنظام LMD لإصلاح الجامعة الجزائرية بعد تطبيقه في دول أجنبية ونجاحه فيها، مثلا أيضا: قانون المرور في دولة فرنسا أتى بنتائج إيجابية، كذلك، كذلك قانون العدالة الادارية الفرنسية. حيث قامت الجزائر بتعديل قانونها للمرور، وقانونها الإجرائي على ضوء النجاحات التي حققها قانون العدالة الإدارية الفرنسي.

مع التحفظ، بتطبيق شروط المقارنة وهي ضبط المتغيرات التي تتحكم في الظاهرة. وهذا ما يوضح أحيانا فشل تعديل القوانين مثل (LMD) حيث لم يتم الأخذ بكل المتغيرات التي تتحكم في ظروف نجاحه. كالقضاء على الاكتظاظ في الجامعة الجزائرية وتوفير الأساتذة المتخصصين، مكتبات، اعلام آلي ... الخ. لأن المقارنة تعفي الدولة من التجربة وبالتالي توفير للوقت والجهد والمال بشرط إذا كانت المقارنة سليمة.

الفرع الأول: الإطار التأصيلي للمنهج المقارن.

سنتناول في هذا الفرع تعريف المنهج المقارن وتطوره التاريخي وشروط المقارنة الصحيحة لنعرج على الخطوات المتبعة لإعمالها.

أولا : تعريف المنهج المقارن و تطوره التاريخي

1- تعريف المنهج المقارن:

أ- التعريف اللغوي والاصطلاحي للمنهج المقارن

المقارنة لغة: تعني المقايسة بين ظاهرتين أو أكثر وذلك بمعرفة أوجه التشابه وأوجه الاختلاف.

في الاصطلاح: تعني العملية التي يتم من خلالها ابراز أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين شيئين متماثلين أو أكثر وهذا يعني أنه لا يمكن أن تجرى المقارنة بين شيئين متناقضين.

ويعرف جون ستيوارت المنهج المقارن بقوله " ان المنهج المقارن يعني مقارنة نظامين سياسيين متماثلين في كل الظروف ولكنهما يختلفان في عنصر واحد حتى يمكن تتبع نتائج هذا الاختلاف "

وعموما، فان المنهج المقارن هو ذلك المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسته الظواهر، حيث يبرز أوجه التشابه وأوجه الاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر، ويعتمد الباحث من خلال ذلك على مجموعة من الخطوات من أجل الوصول الى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظواهر المدروسة

يجب التنويه أن المقارنة عملية ضرورية للتفكير العلمي، ولكن المنهج المقارن: هو مجموعة من العمليات الذهنية محددة ومتعددة في ذات الوقت تعتمد على التحليل والتركيب ووصف الظاهرة وعدم عزلها عن سياقها التاريخي، الثقافي، الاجتماعي ...، فهو هدف في حد ذاته تكون المقارنة مهيمنة على البحث ككل.

ب -تعريف المنهج المقارن في العلوم القانونية:

يعرف بأنه " المنهج الذي يعتمده الباحث للقيام بالمقارنة ين قانونه الوطني وقانون أو عدة قوانين أجنبية أو أي نظام قانوني آخر كالشريعة الاسلامية. وذلك ببيان أوجه الاختلاف أو الاتفاق بينهما فيما تعلق بالمسألة القانونية محل البحث بهدف التوصل الى أفضل حل لهذه المسألة " مثال: الرقابة على دستورية القوانين (دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا)

بناء على هذا ظهر القانون المقارن كميدان من ميادين البحث والدراسة وكعلم قائم بذاته، وأصبح موضوعا من موضوعات الدراسات القانونية، ويرتبط هذا المنهج في دراسة وتفسير مختلف فلروع القانون، كما نجد معظم الدول المتخلفة وحتى بعض الدول المتقدمة قد تنبت قوانين بعض الدول الأخرى، وذلك بعد دراسة ومقارنة قوانين مختلفة بصفة نظرية، أو بناء على تجارب تطبيق تلك القوانين في بيئتها الأصلية[10].

2-التطور التاريخي للمنهج المقارن

أ- التطور التاريخي للمنهج المقارن في العلوم القانونية

إذا كان القانون المقارن حديث النشأة فان الدراسة المقارنة قديمة قدم الفكر الانساني. حيث استتخدمهما اليونان الذين مثلت لديهم المدن اليونانية مجالا لدراسة أنظمتها السياسية عن طريق المقارنة. فهذا أفلاطون يقايس بين قوانين عصره في كتابه (حوار في القوانين (dialogue sur les lois) وهذا أرسطو يقارن في كتابه السياسية (la politique) بين قوانين أثينا وقوانين أسبارطة وكريت وقرطاجة ...وغيرها من البلدان. وفي ذلك يقول ينبغي على المشرع أن يعمل على تحسين القوانين، وذلك يتعين عليه أن يعرف قوانين حكومات المدن الأخرى والفرق بينها، ويقتبس منها ما يصلح لمدينته.

[10] - القانون المقارن هو تعريب للتعبير الفرنسي (droit comparé) وللتعبير الانجليزي (comparative Law) وقد آثر بعض المؤلفين تسمية هذا القانون بالقانون الموازن، ولعل هذه التسمية أقرب الى مفهوم القانون المقارن وغايته لأنها تعني التمييز والمفاضلة. هناك تعابير أخرى تفيد الموازنة منها المقايسة والمضاهاة.

إن تسمية القانون المقارن تعتبر حسب البعض تسمية مضللة خادعة، لأنها لا تدل على ما توحى عليه. فهي توحي أنها مجموعة قواعد كسائر فروع القانون الوضعي، لكنها ليست كذلك في الواقع، فالقانون المقارن ليس مجموعة من القواعد التي تنظم حياة المجتمع، وهو ليس وصفا لوجه من وجوه النشاط القانوني كالقانون المدني أو التجاري ...، بل هو عبارة عن دراسة قانونية أو بحث قانوني يقوم على المقارنة أو الموازنة بين قانونين أو أكثر من أجل ذلك آثر بعض أن يطلق عليه اسم مقارنة القوانين (comparaison des lois)) وهي التسمية التي اختارها له المؤلفون الألمان. أنظر عبد السلام الترمانيني، ص.17.

ولعل أهم ما رواه التاريخ القديم عن الدراسة بالمقارنة كان بصدد تدوين الألواح الاثنا عشر، من أن الحكام العشرة الذين كلفوا بتدوين القانون قد أرسلوا ثلاثة منهم إلى اليونان الكبرى (La grande Grèce) لدراسة قوانين المدن اليونانية والاقتباس منها، ومع ما وجه الى هذه الرواية من نقد، فان أكثر المتخصصين بدراسة القانون الروماني يؤمنون بأن البعثة الرومانية قد تأثرت بشريعة اليونان.

ويرى البعض أن قانون حمورابي ما هو الى نتاج مقارنة للعادات والأعراف التي كانت سائدة آنذاك.

نشطت الدراسة المقارنة في العصور الوسطى بإحياء دراسة القانون الروماني، واقترنت حركة الاحياء بمقارنة القانوني الروماني والقانون الكنسي. وانتقلت هذه الحركة في القرن 13م الى فرنسا ليتم تفسير العادات المحلية التي سادت في ظل النظام الاقطاعي على ضوء القانون الروماني وآراء الفقهاء الرومان، وتعاليم الدين المسيحي.

وفي القرن السابع عشر ظهرت في البلاد البروتستانية (ألمانيا وهولندا) الدعوة الى احياء القانون الطبيعي ليكون أساسا لقانون عالمي، وكان أول المنادين بها هو الفقيه (جروسيوس)، ونادى بها (لايبنيتز) ودعا الى استمداد هذا القانون من المبادئ المشتركة في جميع الشرائع القديمة والحديثة.

ليعود نشاط الدراسة المقارنة في القرن الثامن عشرفي فرنسا بعد ركودها، وباشرها مونتسكو (1689-1755) في كتابه "روح القوانين" حين قام بمقارنة الشرائع والقوانين لاستخلاص مبادئ دستورية لحكومة صالحة والذي توصل الى أنه لابد لفهم أي نظام قانوني أو سياسي لشعب من الشعوب، النفاذ الى روح هذا النظام وتحري العوامل التي أدت الى اقراره.

عرف القانون المقارن تطورا معتبرا خلال القرن التاسع عشر وذلك بتأسيس جمعية التشريع المقارن في باريس سنة 1869 هدفها دراسة مختلف التقنينات الموجودة في مختلف البلدان، وتقديم اقتراحات للمشرع. ليتم انعقاد

المؤتمر الأول للقانون المقارن بمدينة باريس سنة 1900 [11] ،الذي دعا الى قانون مشترك للإنسانية المتحضرة. ومهد لذلك بتوحيد القانون الخاص بين الدول الإسكندنافية.

أضحت المقارنة بعد نشاطها هذا وسيلة للاستفادة من تجارب الأمم الأخرى من أجل تحسين القانون الوطني وسد ثغراته. مثل القوانين الفرنسية المتعلقة بالشركات والشيك والقانون البحري الذي استمدت من قوانين أجنبية.

ألمانيا استعملت المقارنة لإصلاح قانون التجارة و القانون المدني، و سويسرا اعتمدت المقارنة في وضع القانون المدني ، عبر عن ذلك الفقيه أهرنح "أن وحدة الشعوب تتحقق بنظام يقوم على تبادل الاستمداد و الاقتباس و قوانين الدول الأخرى أمرا لا يستغنى عنه ".

ب-المنهج المقارن في الفقه الاسلامي

اكتشف المسلمون المنهج المقارن مبكرا واستعملوه في أكثر من حقل معرفي في الفقه والكلام والفلسفة... الخ، وحسب بعض الباحثين المعاصرين، فإن المفكرين المسلمين الذين كتبوا في الفقه المقارن أو (علم الخلاف أو الخلافيات) كما يسميه القدماء لم يتعرفوا على هذا المنهج عن طريق تراث الحضارات السابقة، وانما استجابة لتطور فكري حدث على أرض الواقع، وثمره لنضج البيئة الفكرية الاسلامية. حيث نشطت حركة التأليف والكتابة والتأسيس للعلوم الاسلامية، وخصوصا علوم الفقه والتفسير والحديث والكلام والفلسفة ....

لقد اختلف صحابة النبي – صلى الله عليه و سلم – بعده في الافتاء و الرأي واختلفت الروايات والأحاديث المنقولة عنهم، كما اختلفت تفسيراتهم للقرآن و تطبيقاتهم لبعض الأحكام فنقل التابعون هذه الأقوال والأفعال والمواقف والآراء المتنوعة والمختلفة وحفظوها ... وبعد انطلاق حركة التأسيس والاجتهاد مع الأئمة الأوائل المؤسسين للمذاهب الفقهية والكلامية، وما تبع ذلك من تصنيف وتأليف أصبح بين يدي العلماء والفقهاء وطلبة العلم،

[11] - يعد القرن العشرين المرحلة التأسيسية للقانون المقارن

الديني مادة مهمة من الآراء المتعددة والاجتهادات المتنوعة، مشفوعة بأدلتها و أصول استنباطها وتفريعاتها.

ومع تأسيس المذاهب والمدارس الفقهية، كان لا بد من الانخراط للدفاع عن الاختيارات المذهبية والاجتهادات الأئمة ومواجهة آراء المخالفة، وبين ضعف أدلتها، فكان أن ظهر ما أطلق عليه المسلمون (علم الخلاف) أو ما يعرف بالفقه المقارن بالاصطلاح الحديث والمعاصر[12].

ج-المنهج المقارن وعلماء الاجتماع

كان (ماكس فيبر) في ألمانيا من أهم الذين استخدموا المنهج المقارن في دراسة الدين وفحص مجتمعات نمت فيها البرجوازية العقلانية، وبين خصائص هذه المجتمعات على وجه العموم، ثم تحول مجتمعات لم تتطور فيها الرأسمالية العقلانية كالهند والصين وأورد السبب الى العامل الديني

كما استخدمه لدراسة مبدأ الذي تقوم عليه عملية ممارسة السلطة في المجتمع وميز بين ثلاث أنواع من السلطات:

- سلطة كاريزمية والتي يمارسها أشخاص تكون لهم قدرات ذهنية وشخصية خارقة
- سلطة تنفيذية وهي التي تستند أحكامها على الأعراف والعادات.

[12] - ومع عودة الحيوية والنشاط للفكر الاسلامي ودعوات الاصلاح والتجديد ومحاولات فتح باب الاجتهاد لمواكبة العصر ومستجداته ونوازله، وزخم الصحوة الاسلامية التي دعت الى العودة الى الشريعة الاسلامية، نشطت الأبحاث والدراسات المقارنة بين أحكام الفقه الاسلامي والقوانين الوضعية كان الغرض منها :

1- تقديم الفقه الاسلامي في حلة جديدة

2- بيان صلاحية الشريعة الاسلامية لكل زمان ومكان وانسجامها مع الفطرة الانسانية .

فظهرت كتابات في الفقه المقارن مثال :

- موسوعة عبد الناصر الفقهية
- الموسوعة الفقهية الكويتية
- الفقه على المذاهب الأربع للجزيري
- موسوعة الفقه الاسلامي وأدلته، للدكتور وهبة الزحيلي

أما الدراسات المقارنة بين الشريعة الاسلامية والقانون فهي أكثر من أن تحصى، فقد أنجزت الآلاف من الدراسات المقارنة كرسائل ماجستير ودكتوراه في الجامعات العربية، والإسلامية. أنظر: كريمة عبد الرحمان الطائي، أحمد محمد المومني، مصطفى عبد العزيز الطراونة، المرجع السابق، ص 91 -92

- سلطة قانونية يستمدها الحاكم الى شرعية من القانون، وتكون في المجتمعات المتحضرة.

أما (دوركايم) فقد استعان بهذا المنهج لدراسة ظاهرة الانتحار وأسبابها. فحسبه شروط اجتماعية متماثلة تحدث ظواهر اجتماعية متماثلة (المؤسسات، الأخلاق، المعتقدات ...)، ويستعين العالم الاجتماعي في تحقيق الفروض بالتاريخ المقارن فيتناول المجتمعات في أمكنة وأزمنة مختلفة ... فيلاحظ كيف أن الظاهرة تتغير تبعا لتغير ظاهرة أخرى، فمنهج علم الاجتماع هو منهج مقارنة بالدرجة الأولى ويرى دوركايم أن الانتحار يتناسب عكسيا مع درجة الاندماج في المجتمع الديني والمجتمع العائلي والسياسي.

ثانيا : شروط المقارنة، أنواعها، و مراحلها .

1-شروط المقارنة:

ا-يجب أن تتركز المقارنة على حادثة واحدة فاذا تمت دراسة عدة جوانب لظاهرة واحدة فهي عبارة عن وصف وتحليل، بل لا بد من أن ننطلق من اثنين أو أكثر بمعنى مقارنة ظاهرتين أو نظامين أو مؤسستين مثل نظام التروست في القانون الانجليزي ونظام الوقف في الشريعة الاسلامية أو ظاهرة أو مسألة قانونية مثل العقوبة في القوانين الوضعية والشريعة الاسلامية، أو الزواج كظاهرة اجتماعية بين مجتمعات مختلفة.

ب-يجب ألا نخلط بين الدراسات التاريخية والدراسة المقارنة وفي حالة استخدام قواعد المنهج المقارن من قبل عالم الاجتماع، وتناول الظواهر الاجتماعية في أمكنة وأزمنة مختلفة ... فهنا نكون بصدد المنهج التاريخي المقارن، وهو محاولة سرد تاريخ في مختلف المجتمعات، فعلم الاجتماع نشأ من المقارنة بين الحضارات (استخدمه دوركايم وابن خلدون). ويحبذ (دوركايم) استخدام مصطلح المنهج التاريخي المقارن.

ج-أن يسلط الباحث على الحادثة أو المسألة محل المقارنة ضوء أدق ويجمع المعلومات الكافية والتحكم في المصطلحات وفي لغة البحث فاذا كانت

المقارنة بين القانون الفرنسي والجزائري ... فيجب الاحاطة باللغة الفرنسية والمبادئ العامة للنظام القانوني الفرنسي.

وإذا كانت المقارنة بين الشريعة الاسلامية والقوانين الوضعية فيجب التحكم في المبادئ العامة لأصول الفقه الإسلامي، والقواعد العامة للعلم الشرعي.

د-أن تكون هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف، فلا يجوز مقارنة مالا يقارن (شرط التجانس).

ه- تبيان مستوى المقارنة أو وحدات المقارنة، وعدم عزلها عن اطارها العام [13]* بمعنى يجب القيام بعملية الانتقاء (العناصر الضرورية للمقارنة والعناصر غير ضرورية، كي لا ندخل في فخ الغلو أو تدفق المقارنة فلا تؤدي الغرض المقصود وتجنب المقارنات السطحية.

و-يجب أن تكون المقارنة مقيدة بعاملي الزمان والمكان بحث يجب التميز بين الوضع السابق والوضع المتزامن أو الحالي للظاهرة.

ز-التقارب والتمثيل يجب أن يكون طبيعي وليس اصطناعي.

ح-في قاعدة الاختلاف والتشابه يجب مراعاة الاختلاف في الشكل عندما يكون التشابه في المضمون، أو الاختلاف في المضمون اذ كان تشابه في الشكل.

ط-يجب التوصل للبحث المقارن الى توضيح العلاقة: بين الظواهر المقارنة أو المسائل القانونية في القوانين المقارنة: هل العلاقة تفاضلية، تكاملية، تفاعلية، ترابطية ...، التناقض، التواصل، الفعالية، الملاءمة. ..الخ .

2-أنواع المقارنة:

للمقارنة أربع أنواع أساسية:

[13] - بمعنى لا تقارن القواعد القانونية معزولة عن اطارها التاريخي والثقافي والقانوني والاجتماعي الذي تنتمي اليه.

المقارنة المغايرة: وهي المقارنة بين حادثتين اجتماعيتين أو أكثر تكون أوجه الاختلاف فيها أكثر من أوجه التشابه، مثل المقارنة بين الطلاق والخلع كنظامين لإنهاء عقد الزواج.

المقارنة الاعتيادية: وهي مقارنة بين حادثتين أو أكثر من جنس واحد تكون أوجه التشابه بينهما أكثر من أوجه الاختلاف مثل تنفيذ القرارات الادارية ووقف تنفيذ القرارات القضائية.

المقارنة الداخلية: تدرس حادثة واحدة مثال: البطالة أثناء الثورة مقارنة النشاط الحربي مع هجرة السكان مع التجمع في السجون والمحتشدات، أو في الدراسات القانونية مثال: العقد الإداري دراسة مقارنة بين القانون الفرنسي والقانون الجزائري.

المقارنة الخارجية: وهي مقارنة حوادث اجتماعية مختلفة عن بعضها مثال في الدراسات المقارنة الوقف في الشريعة الاسلامية والترست في القانون الانجليزي أو مقارنة قضاء المظالم مع القضاء المزدوج

3-مراحل وخطوات المقارنة:

يمر المنهج المقارن بمراحل وخطوات تذكرها:

- اثبات وجود الحادثة الاجتماعية
- تصنيف مختلف السمات والخصائص والعناصر (تعيين وحدات المقارنة)
- الكشف عن العلاقات الثابتة (العلل الفعالة).
- التحقق من الفرض عن طريق التحليل ومعرفة اسباب الاختلاف والتشابه والعلاقة بين المسائل محل المقارنة، قصد الحصول على قانون سليم.

الفرع الثاني: تطبيق المنهج المقارن في الدراسات القانونية

احتل منهج البحث المقارن أهمية خاصة في مجال الدراسات القانونية، وبذلك فقد ظهر القانون المقارن كميدان من ميادين البحث والدراسة وكعلم قائم بذاته كما سبق وأن وضحنا، وأصبح موضوعا من موضوعات الدراسات القانونية، ويرتبط هذا المنهج في دراسات وتفسير مختلف فروع القانون.

أولا: أهمية وأهداف المنهج المقارن في الدراسات القانونية.

1- أهمية المنهج المقارن في الدراسات القانونية

ان أهمية المنهج المقارن (القانون المقارن) ليست محل نقاش، و ما تزال تشهد السنوات المعاصرة نقاشا حيا حول التوجيهات المستجدة في القانون المقارن، و قد ألهمت هذه النقاشات حتى من يعارضها من رجال القانون، تكاد الدراسات القانونية لا تخلو من المقارنة و ذلك لأن النظام القانوني لا يمكن اكتشاف ما يكتشفه من نقص أو فراغ أو عدم انسجام الا بمقارنته بنظم قانونية لدول أخرى، و تكاد تكون معظم الرسائل الجامعية في العلوم القانونية دراسات مقارنة خاصة ببن النظام القانوني الجزائري و نظيره المصري و الفرنسي [14]، وكثيرا من الانتقادات التي وجهت للمشرع الجزائري كانت بسبب مقارنة القانون الجزائري بغيره من القوانين و التعديلات التي قام بها المشرع الجزائري كانت بسبب هذه الانتقادات.

كما تشمل المقارنة أيضا بدراسة السلوك الإنساني، كمقارنة الجريمة في مختلف الدول (معدلاتها، أسبابها) والعقاب الموجه لها للتخفيف منها مثل مقارنة قوانين المرور ومدى فعاليتها في مكافحة حوادث المرور وتحقيق أمن الطرقات.

فكل المحامين هم مقارنون تلقائيا عندما يجرون تمييزا أو يحاولون الحصول على استنتاجات في قضية ما. فهم يقارنون بين أحكام المحاكم، ويجرون تقاطعا بينها من خلال ايجاد نقاط التشابه والاختلاف والنظر، أو المقارنة بين الأحكام والنصوص القانونية والاجتهادات السابقة (1).

وإذا كان هدف القانون المقارن في بدايته هو الوصول الى قانون عالمي، الا أننا الآن نرغب في الوصول الى تحسين المنظومة القانونية عن طريق تعديل

---

[14] ـ تعد القوانين (الجزائرية، الفرنسية، المصرية) قوانين متجانسة لأنها تنتمي الى نظام قانوني واحد هو النظام اللاتيني. أنظر رشيد شميشم، المرجع السابق ص 182

الأنظمة القانونية أو استبدال أو اضافة أو حذف .... وتحقيق التعاون بين الأنظمة، والتكامل والتوازن من أجل تحقيق العدالة (2).

2-أهداف المنهج المقارن في الدراسات القانونية

-تحديد أوجه التشابه وأوجه الاختلاف: من بين السمات الأساسية للمنهج المقارن المطبق في العلوم القانونية أنه يساعدنا على معرفة أوجه الشبه والاختلاف بين النماذج الاجتماعية، والنظم القانونية ويسمح بتحديد مستوى الاحتكاك والانتفاع الحضاري

-تحديد المحاسن والعيوب: كذلك يسمح المنهج المقارن بمعرفة الإيجابيات والسلبيات في الظواهر، والنماذج المدروسة، وهو ما يسمح بوضع البرامج العلمية المركزة لسد الثغرات وإثراء الجوانب الايجابية ومحاسن الظواهر والنماذج

-معرفة أسباب التطور: ان الدراسات العلمية التي توظف المنهج المقارن هي التي تمكننا من معرفة قواعد تطور المجتمعات وانتقالها من مراحل بدائية الى مراحل متقدمة في مجال تنظيم العلاقات الاجتماعية، والقانونية، وهو ما يسمح بمعرفة أسباب التطور والعمل من أجل تحسين المستوى الحضاري للدول وللشعوب

يعوض التجريب المباشر في العلوم التجريبية: رغم أنه يتميز بالنسبية - تنعدم فيه صفة الاطلاق – الا أنه يحل محل التجربة في العلوم التجريبية.

ثانيا: تأثير المنهج المقارن على الناحية الشكلية للبحث

ان استخدام الباحث للمنهج المقارن، يعتبر هدفا في حد ذاته، لذلك علينا أن، نميز بين عملية المقارنة والمنهج المقارن. فالأولى هي عملية ذهنية تسعى لمقارنة الاشياء ببعضها وتحديد أوجه التشابه والاختلاف فهي عملية فطرية ووسيلة علمية تعتمد عليها معظم المناهج الأخرى[15]، أما المنهج المقارن فهو منهج متكامل مهيمن على البحث ككل باستخدام ضوابط للوصول الى نتائج تحدد العلاقة بين الظواهر أو المسائل محل المقارنة.

[15] - وأفضل تعبير عن ذلك ما قاله (رودولف فون جوهرنج Rudolf Von Jhering) " ان التفكير بدون مقارنة هو ليس بتفكير ... بغياب المقارنة يغيب كذلك التفكير العلمي والبحث العلمي ". أنظر صالح طليس، ص.40.

فالفرق بين المقارنة والمنهج المقارن، كون عملية المقارنة المستخدمة في بعض جزئيات البحوث ليست الهدف، بينما المنهج المقارن فهو الهدف، أي جملة الأهداف هي المقارنة ووجودها في جميع مراحل البحث وفي كافة أجزاء البحث، وهو ما نستوضحه كالآتي:

ا-العنوان: حيث يجب أن تظهر الدراسة المقارنة في العنوان، مثال: الرقابة على دستورية القوانين دراسة مقارنة بين القانون الفرنسي والقانون الجزائري، مبدأ المشروعية دراسة مقارنة بين الأنظمة الوضعية والشريعة الاسلامية.

ب-الإشكالية: كما أظهرنا في شروط المقارنة محل الدراسة دائما يجب أن يحتوي على ظاهرتين أو نظامين قانونيين فأكثر حيث يجب أن يظهر المنهج المقارن في طرح الإشكالية: مثل هل تعد الرقابة الدستورية على القوانين في القانون الجزائري أكثر فعالية من القانون الفرنسي. ما مدى فعالية الرقابة الدستورية في كلا النظامين القانونيين الجزائري والفرنسي. مثل: كيف ساهم قانون المرور الفرنسي في إنقاص معدل حوادث المرور بالمقارنة مع القانون الجزائري.

ج-**التقسيم والتبويب**: هناك أسلوبين أو طريقتين في التقسيم باستخدام المنهج المقارن.

- منهج المقارنة الأفقية: الذي يقوم على بحث المسألة في كل قانون على حدة، بحيث لا يعرض لموقف القانون الآخر حتى ينتهي من بحث المسألة في القانون الأول.

مثال: **العنوان: وقف تنفيذ القرارات الادارية (دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا)**

المبحث الأول: وقف تنفيذ القرارات الادارية في الجزائر.

المطلب الأول: شروط وقف تنفيذ القرارات الادارية في الجزائر.

الفرع الأول: الشروط الموضوعية لوقف تنفيذ القرارات الادارية في الجزائر

الفرع الثاني الشروط الشكلية لوقف التنفيذ القرارات الادارية في الجزائر.

المطلب الثاني: الحكم في دعوى وقف تنفيذ القرارات الادارية في الجزائر.

الفرع الأول: طبيعة الحكم في دعوى وقف التنفيذ القرارات الادارية في الجزائر.

الفرع الثاني: في دعوى وقف التنفيذ القرارات الادارية في الجزائر.

***المبحث الثاني:* وقف تنفيذ القرارات الادارية في فرنسا.**

المطلب الأول: شروط وقف القرارات الادارية في فرنسا.

الفرع الأول: الشروط الموضوعية للقرارات الادارية في فرنسا.

الفرع الثاني: الشروط الشكلية للقرارات الادارية في فرنسا.

المطلب الثاني: الحكم في دعوى وقف تنفيذ القرارات الادارية.

الفرع الأول: طبيعة الحكم في دعوى وقف تنفيذ القرارات الادارية.

الفرع الثاني: تنفيذ الحكم في دعوى وقف تنفيذ القرارات الادارية.

ـ منهج المقارنة العمودية: حيث يتناول الباحث كل جزئية من جزئيات البحث في كل القوانين التي يقارن بينها في آن واحد. ويمكن القول ان منهج المقارنة العمودي أفضل من الأفقي لأنه يبعدنا عن التكرار وتقطيع أوصال البحث، اضافة الى أنه يؤدي الى حسن وسهولة إدراك أوجه الاختلاف أو الاتفاق بين القوانين التي تتم المقارنة بينها.

وبالمثال السابق يكون التقسيم كالتالي:

المبحث الأول: شروط وقف تنفيذ القرارات الادارية

المطلب الأول: الشروط الموضوعية لوقف تنفيذ القرارات الادارية

المطلب الثاني: الشروط الشكلية لوقف تنفيذ القرارات الادارية.

المبحث الثاني: الحكم في دعوى وقف تنفيذ القرارات الإدارية

المطلب الأول: طبيعة الحكم في وقف تنفيذ القرارات الادارية.

المطلب الثاني: تنفيذ الحكم في وقف تنفيذ القرارات الادارية.

ولا يشترط هنا اعادة العنوان في كل مطلب أو فرع بأن تكون المقارنة في فرنسا والجزائر، المهم أن تكون مذكورة في العنوان الرئيسي للبحث.

نشير أنه من الأحسن الانطلاق في المقارنة تكون من القانون الوطني وإذا كانت الدراسة المقارنة تشمل الشريعة الاسلامية ونظام قانوني آخر فيمكن الاكتفاء برأي جمهور العلماء أو بالرأي المعتمد في مذهب معين، دون الولوج في الاتفاق والاختلاف بين الأحكام في الفقه الاسلامي.

د-المتن: هو الاجابة على الاشكالية ويتم وضعه بعد استيعاب الموضوع ومعرفة أقسامه الرئيسية وكما سبق أن وضحنا أي وضع وحدات المقارنة في العناوين الرئيسة التي تكون محلا للمقارنة وتجنب للمقارنات السطحية، وعدم عزلها عن اطارها العام، والتعرف على أوجه التشابه والاختلاف. هذه النتائج تكون على عدة أشكال مثلا تحديد العام من الخاص، المطلق والنسبي، القاعدة والاستثناء، وما هو أساسي وما هو ثانوي، المفاضلة، الفعالية ...الخ.

كما يجب أن تعم الدراسات كل مصادر القانون وألا نقتصر على ما يسمى بالقانون الرسمي، واعتبار الفقه الاسلامي وحدة متكاملة، عن طريق الاكتفاء برأي واحد أو رأيين في المسألة.

ه- الخاتمة: وفيه تتم بلورة النتائج *والأجوبة* التي توصل اليها الباحث على ضوء تحليلاته المتضمنة في صياغة الموضوع.

وفي يجب الباحث اظهار العلاقة بين القوانين المقارنة، الأفضلية، الفعالية، الشمول ... كل ذلك من أجل اصلاح المنظومة القانونية.

المحاضرة السادسة- المناهج الفرعية-

المنهج التحليلي

المراجع:

- فتيحة عزام، فلسفة ومناهج العلوم القانونية، المركز الأكاديمي للنشر، الإسكندرية، 2019
- صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، منشورات زين الحقوقية، لبنان، 2010.

تصميم المحاضرة:

الفرع الأول: مفهوم المنهج التحليلي

أولا: تعريف المنهج التحليلي وعلاقته بالمناهج الأخرى.

ثانيا: مضمون المنهج التحليلي

ثالثا: آليات التحليل وشخصية المحلل.

الفرع الثاني: تطبيق المنهج التحليلي.

أولا: خطوات وأسس المنهج التحليلي.

ثانيا: أهمية المنهج التحليلي وتطبيقه في العلوم القانونية.

مقدمة:

كلمة المنهج التحليلي تستعمل كثيرا عند الباحثين، وتتردد كثيرا على ألسنة الدارسين لكن هل نفقه كنهتها؟ عملية التحليل تقوم عليها معظم المناهج وتتوزعه العديد من التخصصات. فما المقصود به كمنهج؟ وما هي اهميته؟ ماذا نحلل وكيف يتم التحليل؟ وما هي خطوات المنهج التحليلي وآلياته؟ هذا ما سيتم شرحه في العناصر التالية:

الفرع الأول: مفهوم المنهج التحليلي.

في هذا الفرع سنتناول تعريف المنهج التحليلي ومدى ارتباطه بالمناهج الأخرى (أو علاقته بها)، وأهميته في البحوث العلمية

أولا : تعريف المنهج التحليلي و علاقته بالمناهج الأخرى .

1- تعريف المنهج التحليلي

التحليل لغة: يعني التفكيك والتجزئة. اصطلاحا: يعرفه الدكتور مصطفى الناصر (تفكيك الكل الى الجزء) والمقصود التفكيك العقلي لكل الى أجزائه المكونة له، وعناصره المقيمة بشأنه مبينا طبيعة الفكر البشري الذي ينظر الى الكل، وله نظرة للأمور عامة وممارسة التحليل تمكنه من تجزئة الظاهرة ودراستها بعمق.

إذا فهو عبارة عن منهج منطقي يستخدم في البحث العلمي. فعمليه التحليل مرحلة أساسية في مجال البحوث فلكل باحث أسلوب تحليل خاص به، يبنيه بناء على تحديد مجموعة من الفرضيات التي يقوم بتحليلها من أجل بناء إطار تحليلي ملائم للظاهرة المدروسة فالتحليل في العلوم الطبيعية كالفيزياء والكمياء يسمى بالتحليل التجريبي أما تحليل الأفكار والتمييز بينها وخاصة في دراسة الأوضاع الاجتماعية والسياسية ويستعمل في الأبحاث القانونية، فيسمى بالتحليل النظري المجرد. لأنه يسمح لنا بإظهار وتبيان الخصائص الأساسية حيث تكمن المعنى والسبب الذي يفسر ما ندرسه من قواعد قانونية وأحكام أو اجتهادات، فالتحليل طريقة تفسيرية يعتمدها الاستدلال.

2- علاقة المنهج التحليلي بالمناهج الأخرى

يذكر المنهج التحليلي دائما مقترنا بالمنهج التركيبي، فالتحليل والتركيب عمليتان عقليتان تقوم عليهما معظم المناهج الأخرى. والتركيب هو اعادة تأليف الجزئيات المعرفية والعلمية وتركيبها. فهو والتركيب متلازمان، والعرض والوصف عمليتان تسبقانه والنقد والمقارنة خطوتان تعقبانه فهو انطلاقة لمراحل متتالية ومتكاملة من العمل فهو ليس غاية في حد ذاته.

ثانيا: مضمون المنهج التحليلي

أ- يسمى المنهج التحليلي لتصنيف البيانات وتبويبها الى وصف المضمون المحتوى الظاهر والصريح للمادة قيد التحليل ولا يقتصر على الجوانب الموضوعية، انما الشكلية أيضا. مثل تحليل النصوص القانونية، والاحكام القضائية حيث يتم تحليلها من حيث الشكل قبل المضمون.

ب- يعتمد على تكرارات وردت أو ظهور جمل أو كلمات أو مصطلحات أو رموز أو أشكال المعاني المتضمنة في مادة التحليل بناء على ما يقوم به الباحث من تحديد موضوعي لفئات التحليل ووحداته.

ت- يجب أن يتميز بالموضوعية ويخضع للمتطلبات المنهجية كالصدق والثبات حتى يمكن الأخذ بالأحكام نتائجه على أنها قابلة للتعميم.

ث- ينبغي أن يكون التحليل منتظما، وأن يعتمد أسس الأسلوب الكمي في عمليات التحليل بهدف القيام بالتحليل الكيفي على أسس موضوعية.

ج-يجب أن تتكون نتائج التحليل المضمون مطابقة في حالة اعادة الدراسة التحليلية لذات الأداة وللمادة (قيد التحليل) لضمان ثبات النتائج-الاتساق عبر الزمن-أو عبر تطبيقها واقتراب نتائجها من قبل محللين آخرين (التحكيم الخارجي).

ح-ترتبط نتائج تحليل المضمون مع ما ورد من نتائج وصفية وتحليلية ونظرية، بإطار عام وشامل، ليتم وفقها تفسير الظاهرة أو المشكلة، أي أنه

في هذه الحالة يعد مكملا لإجراءات منهجية أخرى تسبقه أو تلحقه في إطار الدراسة الشاملة.

ثالثا: آليات التحليل وشخصية المحلل

1-آليات التحليل

- العلم الواسع بالموضوع والاحاطة به .
- التحكم في لغة البحث الأساسية.
- التمتع بفطنة وذكاء الى الأجزاء المكونة للأفكار وتكتسب هذه المهارة بالترويض والمراس .
- فسح المجال للفكر وترك الأحكام المسبقة والخلفيات.
- لا يمنع الاستعانة بالأعمال السابقة بشرط عدم الوقوع في التبعية والتقليد
- التمرس على التفكيك والتجزئة المناسبة للموضوع.

2- شخصية المحلل

- قوة الشخصية التي تحرر الفكر، والاستقلال
- عدم النقل و ترديد الأقوال
- خلال التحليل تقاس شخصية الباحث وتبين معتقداته وتتضح قناعته.
- الباحث إذا لم يحلل فهو مقدم مادة خام ويجمع المعلومات فقط.

الفرع الثاني: كيفية تطبيق المنهج التحليلي

أولا: خطوات وأسس المنهج التحليلي

1-خطوات المنهج التحليلي

أ- تحديد مشكلة البحث أو موضوع

ب- صياغة الفروض افتراض وجود علاقة بين المتغيرات.

ج-تحديد مجتمع البحث: المادة أو المواد التي سوف تخضع للبحث والدراسة.

د-أخذ العينة: مثلا موقف الصحافة من الانتخابات.

ه-تحديد رمز التحليل للعينة مثلا جريدة الخبر، الشعب، المجاهد

كما أن التحليل قد يكون كميا أو كيفيا.

2-أسس (مراحل) المنهج التحليلي

يقوم هذا المنهج على عمليات ثلاث: التفسير، النقد، الاستنباط، وقد تجمع هذه العمليات في سياق بحث معين، أو قد نكتفي ببعضها وذلك بحسب طبيعة البحث , فما المقصود بها ؟

أ- **مرحلة التفسير**: ومعناه شرح موضوعات البحوث العلمية، بتحليل نصوصها وتأويل مشتبهاتها بحمل بعضها على بعض، تقييدا واطلاقا، أو تخصصا وتعميما، لضم المؤتلف وفصل المختلف حتى تتضح مشكلاتها، وتكتشف مبهماتها، لتبدو بصورة واضحة متكاملة.

ومثاله: بحث عن " المنهج الأصولي لدى الامام ابن حزم "، سيقوم الباحث بدراسة المفاهيم الأصولية الواردة في كتب ابن حزم وخاصة في كتابه "الإحكام في أصول الأحكام " ثم يدرسها من خلال النظر في مواطن ورودها واستعمالاتها المختلفة، في سياق كتبه الفقهية، خاصة كتابه "المحلي"، ليخلص الى بناء رؤية متكاملة عن المنهج الأصولي لدى ابن حزم.

ب-مرحلة **النقد**: هو عملية رصد لمواطن الخطأ والصواب في موضوع علمي، يستند فيها الباحث الى الأصول والثوابت العلمية المقررة في مجال العلم الذي ينتمي اليه الموضوع، وذلك من أجل تقويم وتصحيح بعض المفاهيم والقضايا المتعلقة بذلك.

الموضوع أو مثاله كتاب " التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل " للشيخ عبد الرحمان المعلمي. وجدير بالذكر أن طريقة النقد، تختلف عن طريقة النقض، التي تستخدم خاصة ضد المذاهب الهدامة والمنحرفة، ومثالها

كتاب (نقض المنطق) لشيخ الاسلام ابن تيمية، وما فعله الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي، في كتابه "نقض أوهام المادية الجدلية".

د-مرحلة الاستنباط: يشمل كل عمل يهدف الى وضع نظرية عملية ما، أو بناء قاعدة في الفقه أو الأصول أو التفسير، أو غيره من العلوم. ويمكن التمثيل لهذا المنهج بما قام به الامام الشاطبي، من اعادة لبناء علم أصول الفقه، على أساس نظرية المقاصد. ومثالها أيضا في العلوم القانونية:

- تحليل الاجراءات الاستعجالية الإدارية قانون الاجراءات المدية و الادارية من مواد 919-940 حيث نبدأ بتحليل للإجراءات الاستعجالية وتجزئتها عن طريق تعريفها وذكر أنواعها و شروطها العامة والخاصة عن طريق تفسير المواد .

ثم تأتي مرحلة النقد: هل هذه الاجراءات حققت فعلا هدفها المتمثل في السرعة، والوقتية أي حماية الحق مؤقتا طبقا للمفاهيم العامة والأهداف العامة للإجراءات الاستعجالية، السرعة والبساطة والتأقيت.

وفي الأخير الاستنباط وهو بناء نظرية عامة في الاستعجال الاداري.

ثانيا: أهمية المنهج التحليلي وتطبيقه في العلوم القانونية

1-أهمية المنهج التحليلي

- التحليل يعتبر آلة تفسيرية حيث يمكن الباحث من التعمق والاندماج في صلب الموضوع ثم التحكم فيه.
- يوصله الباحث الى الاجابة على الأسئلة والاستفسارات التي تبدو له غامضة في أول الأمر، فيزيل غموضها ويعتمد على الأفكار المنغلقة على الفهم فيفك انغلاقها، ولدى الولوج في الموضوع وتحليله، والغوص فيه وتفكيكه يتضح المقصود منه ويتجلى للفكر ما فيه مثال: تحليل آيات القرآن الذي يعد فرعا من فروع العلوم الشرعية بما يسمى بعلم التفسير.
- ان انعدام التحليل أو ضعفه يؤدي به الى الانحراف

2-تطبيق المنهج التحليلي في العلوم القانونية

لقد بدأ المنهج التحليلي يجد طريقه في العلوم السياسية والقانونية كمنهج مهم وصالح لهذه العلوم بعد الحرب العالمية الأولى، وتحليل مبادئ ولسن الأربعة عشر. وفي عام 1696 استخدم منهج تحليل المضمون لدراسة محتوى المؤتمرات الصحفية للجنرال ديغول ومن هنا تأكد أن تحليل المضمون هو أفضل وسيلة للقراءة التحليلية والنقدية للنصوص السياسية والقانونية.

وكذلك بعض الدراسات في مجال القانون الجنائي (الجرائم بمختلف أنواعها) كما يستخدم المنهج التحليلي لخدمته أغراض كثيرة من ميدان العلوم القانونية والادارية أهمها:

- تحليل أنماط الجرائم وعددها وبيئتها من خلال ما ينشر في الجرائد الوطنية.
- تحليل الأحكام القضائية قبل رفع الاستئناف من قبل المحامين.
- تحليل محتوى الخطب السياسية والدبلوماسية وخطابات المعارضة السياسية.
- دراسة محتوى الدساتير والقوانين لكشف مواطن الخلل والتغيرات.
- دراسة وتحليل أقوال الشهود أو اعترافات المتهم في مجال التحقيق القضائي.
- استخدامه من طرف النواب في البرلمان في تحليل مشاريع القوانين
- استخدامه من طرف رجال القانون والسياسة والاقتصاد لتحليل الآراء السياسية والقرارات الادارية في كل مجالات الحياة، سواء في الاقتصاد، في التعليم، في القضاء، في الحياة العامة ... وقد يكون ذلك مرئيا (الإعلام المرئي، الإعلام المسموع، الإعلام المكتوب).

ويعد المنهج التحليلي من أبسط المناهج بالنسبة للطلبة فيستخدمونه في بحوثهم الجامعية، سواء كانت البحوث تدريبية أو مذكرات الماستر أو رسائل الدكتورة، عن طريق دراسة الموضوع بنيويا: (بنية الموضوع) من خلال دراسة مكوناته ومبانيه والعلاقات القائمة بينهما أو نشوئه تاريخيا أي التسلسل الزمني للموضوع.

مثال 1: عقود: انشاء العقد – تنفيذ العقد -انقضاء العقد.

مؤسسة: انشاء أو تأسيس – مفاعيل أو سير العمل – انقضاء.

مثال 2: دراسات السلطات في الدولة والعلاقة بينهما.

ويمكن الدمج بين الطريقتين في التحليل.

ولعل الدارس للمناهج وأنواعها، يستقرئ أننا اتبعنا المنهج التحليلي في الدراسة حيث غالبا ما تقوم بتفكيك كل منهج وتحليله للوصول الى معناه الحقيقي عن طريق تقسيم البحث أو المحاضرة الى القسم الأول: المفهوم والقسم الثاني تطبيقه أو تكريسه في العلوم القانونية، متطرقين الى أفكاره الجزئية من تعريف، وشروط، خطوات، أهميته الى التكريس.

المحاضرة السابعة-المناهج الفرعية-

المنهج الوصفي

المراجع:

- صالح طليس المنهجية في دراسة القانون، منشورات زين الحقوقية، لبنان، 2010.
- كريمة عبد الرحيم الطائي، أحمد محمد المومني، مصطفى عبد العزيز الطراونة، منهجية البحث العلمي في الشريعة والقانون، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان 2014.
- رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية، الجزائر، 2006.
- فتيحة حزام، فلسفة ومناهج العلوم القانونية، المركز الأكاديمي للنشر الإسكندرية، 2019.

تصميم المحاضرة:

الفرع الأول: الإطار التأصيلي للمنهج الوصفي

أولا: تعريف المنهج الوصفي

ثانيا: أهداف المنهج الوصفي وخطواته

1- أهداف المنهج الوصفي
2- خطوات المنهج الوصفي

الفرع الثاني: تطبيق أنواع الدراسات الوصفية في العلوم القانونية

أولا: منهج الدراسات المسحية

1- المسح المدرسي
2- الدراسات المسحية للرأي العام
3- المسح الاجتماعي

ثانيا: منهج دراسة الحالة

1-تعريف منهج دراسة الحالة

2-خطوات منهج دراسة الحالة

3-استخدام منهج دراسة الحالة في العلوم القانونية.

مقدمة:

نشأ منهج البحث الوصفي عند الغرب في نهاية القرن الثامن عشر ميلادي. وقد ارتبطت نشأته بعمليات المسح الاجتماعي وبالدراسات المبكرة في فرنسا وانجلترا، وكذلك بالدراسات الأنثروبولوجية في الولايات المتحدة.

وتطور في القرن التاسع عشر، من خلال الدراسات الاجتماعية التي قام بها فريدريك لوبلي (1806-188) بإجراء دراسات تصف الحالة الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة في فرنسا، لكن التطور الهام في المنهج الوصفي كان في القرن العشرين.

فما هو المنهج الوصفي وكيفية تطبيقه في العلوم القانونية؟

الفرع الأول: الإطار التأصيلي للمنهج الوصفي

أولا: تعريف المنهج الوصفي

الوصف لغة هو نقل صورة العالم الخارجي أو الداخلي من خلال الألفاظ.

أما الوصف العلمي فيذكر خصائص ما هو كائن، ويفسره ويحدد الظروف والعلاقات التي تكون بين الوقائع، وكذلك الممارسات الشائعة، والمعتقدات والاتجاهات عند الأفراد والجماعات، فالوصف رصد حال أي شيء سواء كان وصفا فيزيائيا، أو بيان خصائص مادية ومعنوية لأفراد الجماعات.

فالمنهج الوصفي يعتمد على التركيز الدقيق على الوصف، حيث ظاهرة معينة استنادا الى وضع حالي (بخلاف المنهج التاريخي الذي يدرس ظاهرة معينة حدثت في الماضي)

من خلال ذلك يطرح الباحث مجموعة من الأسئلة:

- ما هو الوضح الحالي لهذه الظاهرة ؟
- ما هي العلاقات بين الظاهرة المحددة و الظواهر الأخرى ؟
- ما هي النتائج المتوقعة لدراسة هذه الظاهرة ؟

وتكون الاجابة على هذه الأسئلة من خلال القيام بعملية جمع الحقائق والبيانات الكمية والكيفية عن الظاهرة المدروسة مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيرا كافيا. إذا يمكن القول إن المنهج الوصفي هو تلك الطريقة العلمية التي يعتمدها الباحث في دراسته لظاهرة معينة في وضعها الحالي وفق خطوات محددة. يقوم الباحث خلالها بتحليل للمعطيات والبيانات التي بحوزته من أجل الوصول الى الحقيقة العلمية للظاهرة.

ثانيا: أهداف المنهج الوصفي وخطواته

1-أهداف المنهج الوصفي

- جمع معلومات دقيقة حقيقية ومفصلة لظاهرة موجودة فعلا (في الوضع الراهن = آنية) في مجتمع معين.
- تحديد المشاكل الموجودة أو توضيح بعض اللظواهر .
- اجراء مقارنة وتقييم لبعض الظواهر.
- تحديد ما يفعله الأفراد في مشكلة ما والاستفادة من آرائهم وخبراتهم، وفي وضع تصور، خطط مستقبلية واتخاذ قرارات مناسبة في مشاكل ذات طبيعة مشابهة.
- ايجاد العلاقة بين الظواهر المختلفة

وبناء على ما سلف فالهدف من تنظيم المعلومات وتصنيفها هو مساعدة الباحث على الوصول الى استنتاجات وتعميمات تساعدنا في تطوير الواقع الذي ندرسه.

فالأسلوب الوصفي لا يهدف الى التحليل بقدر ما يهدف الى وصف الظواهر أو وصف الواقع كما هو، للوصول الى استنتاجات تساهم في فهم هذا الواقع وتطويره وايجاد العلاج لأمراضه ومشاكله. فيرى الكثير من المهتمين بمناهج البحث أن البحوث الوصفية تتركز على خمس أسس تتمثل في:

أ- امكانية الاستعانة بمختلف الأدوات المستخدمة للحصول البيانات (كالمقابلة و الملاحظة و استمارة البحث و تحليل الوثائق و التسجيلات)

ب- نظرا لكون الدراسات الوصفية نهدف الى وصف وتحديد خصائص الظواهر متفرقة، فلا بد ن يكون هنالك اختلاف في مستوى عمق تلك الدراسات.

بمعنى أن يكتفي بعضها بمجرد وصف الظاهرة محل البحث كما وكيفا بغير دراسة الأسباب التي أدت الى ما هو حادث فعلا (مثل الطفولة المعنفة).

ج-لا بد من اصطناع التجريد خلال البحوث الوصفية حتى يمكن تميز خصائص أو سمات الظاهرة محل البحث وخاصة في مجال العلوم الاجتماعية تتسم بالتداخل والتعقيد الشديدين. مثل دراسة ظاهرة الطلاق و العنوسة ...

د- كما كان التعميم مطلبا أساسيا للدراسات الوصفية ذلك حتى يمكن من خلاله استخلاص أحكام تصدق على مختلف الفئات المكونة للظاهرة محل البحث . فكان لا بد من تصنيف الأشياء أو الوقائع والكائنات أو الظواهر محل الدراسة على أساس معيار مميز، لأن ذلك هو السبيل الوحيد لاستخلاص النتائج ومن ثم العمل على تعميمها.

2- خطوات المنهج الوصفي

- تحديد الظاهرة محل الدراسة والبحث.
- القيام بجمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة المراد دراستها

- وضع الفرضيات
- اختيار عينة الدراسة
- القيام باختيار أدوات البحث التي سيستعملها الباحث في دراسته (المقابلة، الاستبيان ....)
- الوصول الى النتائج
- القيام بتحليل النتائج، وتفسيرها، والوصول الى تعميمات.

الفرع الثاني: أنواع الدراسات الوصفية وتطبيقها في العلوم القانونية

يعد المنهج الوصفي من أكثر وأهم مناهج البحث الاجتماعي ملاءمة لدراسات الواقع الاجتماعي، وهو يشكل الخطوة الأولى نحو تحقيق الفهم الصحيح لهذا الواقع اذ يمكننا من الاحاطة بكل أبعاد هذا الواقع. فنصف ونتصور بدقة كافة ظواهره وسماته.

لذلك فهو يشمل على عدد من المناهج الفرعية والأساليب المساعدة، كأن يعتمد على دراسة الحالة أو الدراسات المسيحية وهذا ما سنأتي على تبيانه.

أولا: منهج الدراسات المسحية

يعتبر منهج المسح من أكثر المناهج استعمالا في البحوث الوصفية ويهدف إلى

1- وصف الظاهرة المدروسة وتشخيصها وتحليلها وجمع بيانات حولها وتقرير حالتها كما هي في الوقت الراهن، وفي هذا المجال فان الدراسة المسحية تتعلق بالوقت الذي يجري فيه البحث ولا تتعلق بماض الظاهرة ولا بمستقبلها.
2- يقوم الباحث بتقديم المعايير المحددة التي يجب أن تكون الظاهرة وفقها.

3- من خلال دراسة الواقع يقوم الباحث بإسقاط ما هو موجود فعلا في المجتمع مع ما ينبغي أن يكون عليه الحال وفق معايير محددة (أي مقارنة الواقع مع معايير محددة)

يقوم الباحث بتقديم اقتراحات وأساليب من أجل الوصول الى ما ينبغي أن تكون عليه الظاهرة استنادا الى المعايير المحددة.

يصل الباحث في الأخير الى استخلاص النتائج التي يمكن تطبيقها على منهج الدراسة كله .

ان الدراسات المسحية تعتمد كثيرا على أدوات البحث العلمي التي لا يمكنها أن تغفل ذلك، بل إن هذه الأدوات هي محور هذه الدراسة ومثال ذلك المقابلات التي يجربها الباحث مع العينة التي يختارها وكذلك قيامه بعملية الاستبيان ...الخ.

ان الدراسات المسحية أنواع كثيرة منها المسح المدرسي – الدراسة المسحية للرأي العام – المسح الاجتماعي .

1-المسح المدرسي

ويتعلق هذا المسح بدراسة قطاع مهنة التعليم حيث يقوم الباحث بتسليط الضوء على العملية التربوية ومدى فعاليتها ويقوم الباحث بدراسة مسحية: إما للجهاز القائم بالتدريس[16]، أو مسحا يتعلق بالطلاب[17]، أو يقوم بدراسة المناهج المدرسية المطبقة ومدى فعاليتها في مجال التعليم[18].

2-الدراسات المسحية للرأي العام

يعرف الرأي العام بأنه مجموع الآراء والأحكام السائدة في المجتمع، والتي تكتسب صبغة الاستقرار والتي تختلف في وضوحها ودلالتها، لكنها تكون صادرة

[16] - من خلال مجموعة من العناصر: نسبة المدرسين، الصفات الشخصية التي ينبغي أن تتوفر في المدارس، وعلاقتهما بفعالية التدريس، الحجم الساعي، مستوى أجور المدرسين وعلاقتهما بفعالية التدريس ... الخ.

[17] - من خلال العناصر التالية: رغبة الطلبة في مادة معينة، مدى استعدادهم لتلقي المعلومات، المستوى الاجتماعي للطلبة، المستوى الاقتصادي ومدى تأثير ذلك على عملية التعليم ....

[18] - وذلك من خلال أهداف هذه المناهج ومحتواها، وطرق وأساليب تدريسها.

عن اتفاق متبادل بين غالبيتهم، رغم اختلافهم في مدى ادراكهم لمفهومها، ومبلغ تحقيقها لنفعهم العام، ومصلحتهم المشتركة.

وتعتبر عملية مسح الرأي العام طريقة للتعرف على آراء الناس بشأن مسألة معينة في وقت معين، ويتعلق الأمر هنا بمسألة مفتوحة للجدل والنقاش.

وهذه الدراسة المسحية للرأي العام تستخدم بالضرورة أدوات البحث العلمي وخاصة المقابلات، والاستفتاءات كما أنها تختار عينة كبيرة العدد على أن تمثل وجهات نظر قطاعات متنوعة، معتمدة في ذلك على تنوع السن والديانات، والدرجة العلمية، والحالة العائلية، والمستوى الاجتماعي، والاقتصادي، وغيرها من المعايير المختلفة، وذلك من أجل أن عملية قياس الرأي العام عملية موضوعية وتقترب من الواقع، ومثال على ذلك: ما رأيك في إلغاء عقوبة الاعدام في التشريع الجزائري؟

4- المسح الاجتماعي

يرتكز على الدراسة العلمية لظروف المجتمع وحاجاته بقصد الحصول على بيانات ومعلومات تتعلق بالظاهرة المدروسة والقيام بتحليلها وتفسيرها للوصول الى تعميمات بشأنها. من خلال ذلك نلاحظ أن الدراسة المسحية الاجتماعية تستهدف دراسة ظاهرة أو مشكلة اجتماعية (تعنى بدراسة مرض اجتماعي) أي مشكلة معينة في منطقة معينة من أجل الوصول لحلول بشأن الظاهرة المدروسة (ايجاد علاج للمشكلة)، ومثل ذلك دراسة ظاهرة الفقر في مجتمع معين، أو ظاهرة استهلاك المخدرات، البطالة، الجريمة ... الخ.

فالمسح الاجتماعي قد يعالج مشكلة مرضية في المجتمع، ويحاول الباحث أن يعالجها معالجة بحث وإصلاح، بمعنى محاولة النهوض بالأوضاع القائمة ووضع خطة أو برنامج للإصلاح. وقد يكون هذا المنهج شاملا لجميع أفراد المجتمع وهنا نكون أمام المسح الاجتماعي الشامل، وقد يكون لعدد محدود ونكون في هذه الحالة أمام المسح بطريقة معينة. إن فوائد المسح الاجتماعي يحقق فوائد كبيرة في مجال عمليات التخطيط لذلك ترتكز عليه السياسة العامة للدولة التي تستهدف تطوير الحياة الاجتماعية، والاقتصادية وتنميتها في فترة زمنية معينة بالإضافة

الى ذلك فان المسح الاجتماعي يستفاد به في دراسة الخصائص السكانية والجوانب الاجتماعية، والاقتصادية لجماعة من الجماعات لذلك غالبا ما تقوم به (أي بحوث المسح الاجتماعي) هيئات رسمية في الدولة، كالمرصد الوطني لحقوق الانسان، وزارة التضامن، المجلس الوطني لحماية المرأة، الهيئة الوطنية لحماية الطفولة ... الخ.

ويعد أول من استخدمه في العلوم القانونية هو الباحث جون هوارد (1790 – 1776) حيث قام بمسح اجتماعي للوقوف على حالة المسجونين، وبدأ بجمع الحقائق والأرقام مباشرة من السجن والمسجونين وأحصى السجون، وسجل أعداد وأسماء المسجونين، وأماكن وتواريخ سجنهم وأحصى عدد المسجونين الذين لم يتمكنوا من مغادرة السجن لعدم قدرتهم على دفع رسوم الخروج، وقام بإحصاء شامل لأنواع الأمراض التي أصيبوا بها بسبب سوء التهوية، والرعاية الصحية السيئة أثناء وجودهم بالسجن ...الخ.

وتقدم جون هوارد ببحثه هذا الى المسؤولين في انجلترا ونوقش البحث في مجلس العموم البريطاني فصدرت تشريعات مختلفة ترمي لإصلاح حالة السجون في انجلترا نذكر منها:

- قانون يقضي بالإفراج الفوري عن المسجونين الذين تثبت براءتهم.
- فحص السجون فحصا منظما بواسطة قضاء التوفيق
- اصلاح النظام العقابي في هذا البلد.

ثانيا: منهج دراسة الحالة

1 – تعريف منهج دراسة الحالة

يعد أحد المناهج الوصفية التي تعنى بدراسة وحدة من وحدات المجتمع البحثي دراسة تفصيلية من مختلف جوانبها، من أجل الوصول الى تعميمات تنطبق على غيرها من الوحدات.
يتميز بالتعمق في دراسة وحدة معينة (فرد، قبيلة، قرية، مؤسسة اجتماعية، مجتمع محلي أو مجتمعا عاما) وبالتالي العينة تكون صغيرة

بالنظر للمجتمع البحثي على خلاف المسح الاجتماعي، وبالتالي التعميم هنا ليس مطلق.
يقوم على جمع البيانات المفصلة حول الوضع القائم للوحدة المدروسة وتاريخها.
وفي الأخير تحليل النتائج بهدف الوصول الى تعميمات على غيرها من الوحدات المشابهة في المجتمع الذي تنتمي اليه هذه الوحدة بشرط أن تكون الحالة ممثلة للمجتمع الذي يراد الحكم عليه، مثال: دراسة حالة طفل جانح للوقوف على أسباب انحرافه. ودراسة حالة مجرم تائب.

2 – خطواته:

- تحديد المشكلة واختيار الحالة.
- جمع البيانات لفهم الحالة (مع الاستعانة بأدوات البحث العلمي، وتعد المقابلة أهم أدوات البحث العلمي في دراسة الحالة، مستندات لمعرفة تاريخ الحالة، الاستبيان...)
- تحديد الفرضيات
- مسايرة الحالة للوصول الى مختلف التطورات، أي متابعة تطورات الحالة تاريخيا وحاليا وهذا ما يميز منهج دراسة الحالة عن منهج الدراسات المسحية.
- استخلاص النتائج المتعلقة بالحالة المدروسة ووضع التعميمات.

3 – استخدام منهج دراسة الحالة في العلوم القانونية

يطبق منهج دراسة الحالة في البحوث الاجتماعية، وفي علم النفس وباقي فروع العلوم الانسانية حسب طبيعة الموضوع المدروس ومشكلة البحث.

وفي العلوم القانونية فان أكثر تطبيقات منهج دراسة الحالة نجدها في العلوم الجنائية، فمثلا لمعرفة الدوافع الاجرامية يتوجب على الباحث التعمق في دراسة الحالة من أجل تفسير السلوك الاجرامي، خاصة مع تطور المذهل للظاهرة الاجرامية وظهور أنماط لم تكن معروفة في السابق.

وهذا يتطلب دراسات قانونية متخصصة ومعمقة وكل ذلك من أجل الوصول الى وضع تشريعات وقواعد تواجه هذه الظواهر الجديدة وهذا بصيغة الحالة بالإشراك مع الباحثين من مختلف التخصصات.

وفي الختام يمكن القول أن المنهج الوصفي يتميز عن المنهج التجريبي، في كون هذا الأخير يخضع فيه الباحث (المتغير) لتحكمه وفقا لخطة معينة أما المسح فيدرس المتغيرات في وصفها الطبيعي دون أي تدخل من قبل الباحث، وبذلك تكون دراسة السلوك تحت ظروف طبيعية، وليست اصطناعية كما هو الحال في التجريب.